رابطة النّاخبات التّونسيّات

LET

Ligue des Électrices Tunisiennes

رابطة الناخبات التونسيّات

LET Ariana : 33 Rue d'el ittihad menzeh 5 tunis / 33 نهج الإتحاد المنزه
www.facebook.com/LigueDesElectricesTunisiennes/
E-mail : ligue.electrices.tunisiennes@gmail.com
Tél.: +216 71 237 475
LET Jendouba : 5 Rue de Hammamet Jendouba / 5 نهج الحمامات جندوبة
LET Nabeul : Cité Riath Kelibia / حي الرياض - قليبية
LET Mednine : TriK EL Mahboubine / طريق المحبوبين

الفهرس

الـــــــــــــــــــــــــــــمقدمة 5
تقديم الدراسة و منهجية العمل 7
الجزء الاول : الاطار العام للديمقراطية التشاركية المحلية 12
الفقرة الاولى : النظام القانوني للديمقراطية تشاركية المحلية 13
1. مفهوم الديمقراطية التشاركية 14
2. اليات ممارسة الديمقراطية لتشاركية 15
3. مجالات الديمقراطية التشاركية 16
أ - جالات الديمقراطية التشاركية آلية وجوبية 17
ب - التنصيص على اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية دون الزامية 17
ج - اعتماد الديمقراطية التشاركية كمنهج في عمل اللجان المحلية 18
الفقرة الثانية :سبل دعم مشاركة النساء في مسار الديمقراطية التشاركية 19
1 - تنمية الوعي السياسي أساس لمشاركة فاعلة للنساء 19
2 - آليات المشاركة 21
الجزء الثاني : النساء و إعمال مبادئ الديمقراطية التشاركية المحلية 22
الفقرة الأولى : النساء و المشاركة في الشأن المحلي 23
1 - النساء المستجوبات غير المعنيات بالترشح 24
2 - النساء الراغبات في الترشح للانتخابات البلدية 25
3 - النساء و الاهتمام بالمواضيع العامة خارج إطار أدوار النوع 26
في منطقة مدنين بن قردان 26
في منطقة جربة جرجيس 31
الجزء الثالث : التوصيات من أجل إنفاذ الديمقراطية التشاركية المحلية 36
الفقرة الأولى : التوصيات الموجهة للبلديات في إرساء المساواة في العمل البلدي 37
1 - توصيات بخصوص البنية التحتية 37
2 - توصيات بخصوص تكوين الموارد البشرية بالبلديات 39
الفقرة الثانية : التوصيات الموجهة إلى النساء و الجمعيات الناشطة في المنطقة 40
1 - ضمان تواجد النساء في الجلسات التشاركية 40
2 - ضمان تفاعل النساء مع كل المواضيع التي تدخل في مجال الديمقراطية التشاركية 41

أي مكانة للنساء
في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية
و المشاركة في أخذ القرار
على المستوى المحلي

ولاية مدنين مثالا

الـــــــ

تقديم الدراسة و منهجية العمل

تم إنجاز هذه الدراسة استنادا إلى التغييرات القانونية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في تونس ،ذلك أن مناخ الحريات الذي ساد ما بعد 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 ،قد ساهم في إرساء مقاربة تشاركية في تصور الجمهورية الثانية و خاصة دستور 27 جانفي 2014 الذي ساهم فيه المجتمع المدني بالقدر الاهم في توجيه مقتضيات النص الدستوري وجعله في إطار الإكراهات السياسية حينها مكرسا لمبدأي المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين و مدسترا لمبدأ التناصف.

و من خلال هذه الممارسة الفضلى التي ساهمت رابطة الناخبات التونسيات في إرسائها باعتبارها أو جمعية تمت دعوتها للاستماع لها من قبل المجلس الوطني التأسيسي[1] فإنها كانت دائما في مسار تشاركي متتالي بخصوص مختلف النصوص التي تمت المصادقة عليها لاحقا[2].

و بما أن المجتمع المدني في تونس كان صاحب المبادرة في إرساء الديمقراطية التشاركية،فهو الاجدر بمراقبة تنفيذها، لذا فإن هذه الدراسة تندرج في إطار متابعة هذه الرؤية و لكن و بصفة خاصة في تقاطع مع حقوق النساء والامكانات المخولة لهن في التمكن من آلياتها.

يفترض إعداد هذه الدراسة الجمع بين المعطيات المتعلقة بخصوصية المنطقة التي تمت بها الدراسة و التي تنعكس بالضرورة على ربط الحاجيات المستوجبة بها و من جهة أخرى المشترك بين كل النساء بعلاقة بالمشاركة في المجال العام مهما كان انتماؤهن الجغرافي.

و لئن يبدو محور الدراسة المخصص لعلاقة النساء بالبلديات بوصفها مؤسسة على نصوص قانونية من جهة و طرق إنفاذها من جهة أخرى ساريا على كل النساء بدرجات متفاوتة لكن الممارسات هي نفسها ، غير أن ما ورد بها بعلاقة بضبط أولويات المنطقة يعكس في جانب كبير خصوصية هذه الحاجيات التي ترتبط بالمناخ الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للجهة.

و ما تمّ الوصول إليه من نتائج في هذه الدراسة و لو بخصوص الجزء المتعلق بحاجيات المنطقة هو أنّ ردود النساء وتفاعلهم مع هذه الحاجيات يعكس تأثير النظرة النمطية و الواقع المجتمعي الذي تعيشه النساء و الذي انعكس على طرق التعامل مع المواضيع المطروحة و التي قد لا تختلف مع النساء في كل جهات الجمهورية التونسية. و على هذا الأساس،كان التناول في هذه الدراسة للمسألة التشاركية تناولا واقعيا ،ينطلق من **جهة مدنين** بوصفها ممثلة لمنطقة **الجنوب** لكن بالتعمق في نتائجها ،نجد أنّ ما انتهينا إليه ممكن أن يكون أساسا للتغيير لا فقط في هذه المنطقة بل في كل الجهات.

---

[1] تمت هذه الدعوة في 12 أفريل 2012 بلجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي.

[2] قدمت الرابطة توصيات للمجلس الوطني التأسيسي بخصوص القانون الانتخابي قصد اعتماد التناصف الأفقي في الانتخابات التشريعية وكذلك ضرورة تجريم العنف السياسي القائم على اساس النوع الاجتماعي .

كما قدمت رابطة الناخبات التونسيات مقترح مشروع قانون لمجلس نواب الشعب حول المجلس الاعلى للقضاء و الذي اعتمد تدابير ايجابية لصالح النساء في مجال القضاء و تم الاستماع للرابطة لشرح مبادرتها من قبل لجنة التشريع العام بالبرلمان

كما تم الاستماع للرابطة بخصوص القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

مع العلم أن الرابطة كانت حاضرة في عديد المناسبات في البرلمان باعتبارها جمعية مسجلة في منصة الجمعيات بالبرلمان

و تمت معاضدتها بخصوص مبادرة رابطة الناخبات التونسيات من أجل إدراج مفهوم العنف السياسي في الصكوك الجولية عند عرضها أمام لجنة شؤون المرأة ....

و أكدت رابطة الناخبات التونسيات على توجهها الواقعي إذ لم يتّم الإكتفاء بالجانب النظري والقراءة الحسّاسة لحقوق و حاجيات النساء بعلاقة بهذا بالمشاركة السياسية ،بل كان لازما التوجه للمستهدفات به مباشرة ومعاينة الوعي الحاضر لديهن بخصوصه وخاصة ملامسة القيود التي تحول دون ممارسة المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجال.
و لإنجاز هذه الدراسة تمّ الإعتماد على الآليات التالية :

1. بحث اجتماعي ميداني :

تمّ إنجاز هذا البحث كوسيلة للوقوف على تفاعل النساء مع الشأن العام في منطقتي جربة- جرجيس ومدنين-بنقردان لمعاينة هذه الحاجيات من وجهة نظر النساء أنفسهن و ذلك لإيجاد تحليل واقعي للمعارف المستقاة بخصوص موضوع الدراسة و ليعكس أهم محاور هذا العمل و مدى صحة المعارف المروجة بخصوص العراقيل مثلما أبرزتها بعض الدراسات الأخرى. وتم اعتماد المعايير التالية في إنجاز هذا البحث و هي :

اختيار الولاية : اتجهت رابطة الناخبات التونسيات إلى اعتماد التنوع في عملها باعتبار أنها جمعية وطنية[3]، لذا كان التركيز على تحصيل رؤى تحمل الاختلاف الذي يعود إلى طبيعة كل منطقة مع إدراجها في مسار تام يرصد مشاركة النساء في تونس في الشأن العام.

و على هذا الاساس و في إطار اعتماد اللامركزية في أنشطة و برامج رابطة الناخبات التونسيات تم التوجه إلى ولاية مدنين.

[3] لرابطة الناخبات التونسيات تمثيل على مستوى تونس الكبرى و نابل و جندوبة و مدنين.
كما قدمت رابطة الناخبات التونسيات مقترح مشروع قانون لمجلس نواب الشعب حول المجلس الاعلى للقضاء و الذي اعتمد تدابير ايجابية لصالح النساء في مجال القضاء و تم الاستماع للرابطة لشرح مبادرتها من قبل لجنة التشريع العام بالبرلمان
كما تم الاستماع للرابطة بخصوص القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة
مع العلم أن الرابطة كانت حاضرة في عديد المناسبات في البرلمان باعتبارها جمعية مسجلة في منصة الجمعيات بالبرلمان
و تمت معاضدتها بخصوص مبادرة رابطة الناخبات التونسيات من أجل إدراج مفهوم العنف السياسي في الصكوك الجولية عند عرضها أمام لجنة شؤون المرأة ....

و تتميز هذه المنطقة بخصوصية جغرافية و لكن أيضا اقتصادية حتى داخل الولاية نفسها.

و تكتسي هذه الولاية أهمّية من خلال الموقع الجغرافي الذي يتميز بتنوّع حدودها المتمثلة في شريط حدودي دولي مع ليبيا شرقا وإمتداد السواحل المطلة على البحر الأبيض المتوسط على طول 400 كلم شمالا وشرقا وحدود داخلية مع ولايات قابس شمالا وقبلّي غربا وتطاوين جنوبا وغربا.

وتمّ اختيار الولاية على أساس الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و أبرز المشاكل و المعيقات التي يمكن أن تُستخلص منها. و قد تبين من خلال الدراسات و الاحصائيات[4] التي قدمت وجود فجوة بين الجنسين إذ تمت معاينة هذه الفجوات على مستويات متعددة منها الديمغرافي و ذلك بارتفاع نسبة الأرامل في صفوف النساء بـ8 % مقابل 1 % في صفوف الرجال الى جانب فجوة بين الرجال والنساء في مؤشر البطالة والأمية والتغطية الاجتماعية والهجرة حيث تبلغ نسبة البطالة 35 % لدى النساء 10 % لدى الرجال ونسبة الأمية 22 % لدى النساء و11 % لدى الرجال فيما سجلت نسبة التغطية الاجتماعية لدى النساء 50 % ولدى الرجال والتغطية الاجتماعية 54 % [5].

و يلاحظ أيضا أنّ التغطية الصحية لدى النساء أرفع من الرجال إذ بلغت 82 % مقابل 75 % لدى الرجال لتكن الأكثر تفاعلا مع المجال[6].

كما أن التوزيع و التفاوت بين المعتمديات كان مؤثرا في الاجوبة التي تم تسجيلها، وذلك بحسب المجال الترابي للجماعة المحلية البلدية،إذ أنّه لوحظ اختلاف بين المستجوبات على مستوى البلديات الساحلية والبلديات الداخلية أو كذلك بين المرأة والرجل و هو ما يجد أساسه في طبيعة المحيط الذي تعيش به النساء إن كان منفتحا على غير متساكنيه كما هو الحال بالنسبة لجربة، أو يقتصر على التعامل وفق عادات منطقة معينة تجذرت في ممارسات سكانها و لم تنفتح على الغير. كما تختلف أيضا التصورات حسب ما إن كانت المرأة تعيش في الوسط الحضري أوالريفي.

[4] https://www.babnet.net/cadredetail-141801.asp

[5] https://www.babnet.net/cadredetail-141801.asp

[6] https://www.babnet.net/cadredetail-141801.asp

و من هذا المنطلق تمّ الاستئناس بكل هذه المؤشرات في هذه الدراسة وما ترتب عنها من نتائج تم رصدها من خلال تفاعلات النساء و الرجال فيما طرحته الدراسة من أسئلة بعلاقة بالديمقراطية التشاركية.

• منهجية تحديد مواضيع العمل في هذه الدراسة : اعتمدت رابطة الناخبات التونسيات في هذا البرنامج مقاربة تشاركية بامتياز باعتبار أنّ تحديد مواضيع البحث لم يتم بصفة مسبقة بل نبعت من نساء مشاركات في دورات تكوينية مع الرابطة.

1) تمت مرافقة النساء اللواتي قمن بالاستجواب بنساء تلقين تدريبا من رابطة الناخبات التونسيات في الغرض حول التواصل (مرافقات accompagnatrices)، و تم التنسيق في ذلك مع الخبيرة و ذلك عبر ثلاث دورات تدريبية . كانت الغاية من هذا التدريب هو تعزيز قدرات النساء اللواتي سيكن على الميدان و اللواتي ينتمين إلى المناطق المعنية بالاستجواب حرصا على ضمان النجاعة في العمل سواء في تحديد الاولويات أو في التواصل مع المستجوبين و المستجوبات.

2) قامت النساء بصفة إرادية و تلقائية بتحديد جملة من المواضيع التي ترى بحكم تجربتها ومعرفتها للمنطقة بأنّها تشكل أولوية. و عند ضبط قائمات في هذه المواضيع حسب المناطق الاربعة التي ستتم تغطيتها تم اللجوء إلى التصويت، لتحديد الأهم من المهم. وكانت هذه العملية و من الناحية الرمزية أولى الخطوات لتكريس مفهوم الديمقراطية في هذه المرحلة و طرق الوصول إلى اتخاذ القرارات.

3) تم عقد اجتماع مع الخبيرة ،على ضوء هذه الأولويات ،لوضع الاستبيانات بطريقة تشاركية مع النساء من المناطق الأربعة و تمت المصادقة النهائية على هذه المواضيع التي عكست أيضا ديناميكية حتى على المستوى الوطني لإدراج البعض منها في سياسات الحكومة التونسية.

4) تم تدريب النساء على أهمية و طرق التواصل مع المستجوبين والمستجوبات.

5) على إثر المصادقة على الاستبيانات سند الدراسة قامت النساء المُدربات من رابطة الناخبات التونسيات بتنظيم "مقهى مواطني " للحرص على أن يتم الاستجواب في ظروف تمنح المستجوب او المستجوبة من الاجابة بأريحية و هو ما انعكس على صدقية هذه الأجوبة.

• منهجية اختيار العيّنة : تمّ اختيار العينة باعتبارها مجموعة جزئية من المجتمع وعادة ما تجرى البحوث والدراسات على العينة. وهناك أنواع عديدة من العينات. والمعيار الذي يحدد نوع وحجم العينة هو مجتمع البحث أوالدراسة. و تم اعتماد تقنية **العينات الإحتمالية أو العشوائية** لأنّها هي التي يتم إختيار جميع مفرداتها من بين وحدات المجتمع بأسلوب يجعل وحدات المجتمع متساوية الفرص في الظهور فيها، ذلك أنّها الأكثر إستخدام بين الإحصائيين ومن أهم الأنواع هي العينة العشوائية . و تتميز **العينة العشوائية الطبقية** بسهولة الاختيار وتوفر فرص متكافئة لكافة مفردات المجتمع في التمثيل فيها.

• العينة المستجوبة : تتكون العينة من 1815 مستجوب و مستجوبة مثلت النساء فيها الأغلبية الساحقة إذ بلغ عددهن 1694 مقابل 121 من الرجال و بالتالي فإنّ ما أنتجته هذه الدراسة يعبر عن رؤية النساء باعتبارهن يمثلن نسبة 93,33 % لكن من المهم أيضا الأخذ بعين الاعتبار رأي الرجال التي تعكس في نهاية المطاف رأي المجتمع كما يراه الرجال المحددين لنمط تفاعل النساء.

• كما تتوزع على أغلب مناطق ولاية مدنين (جربة – جرجيس –مدنين – بن قردان) حسب الفئة العمرية , المستوى التعليمي و الحالة المدنية كما يلي :

حسب الجنس

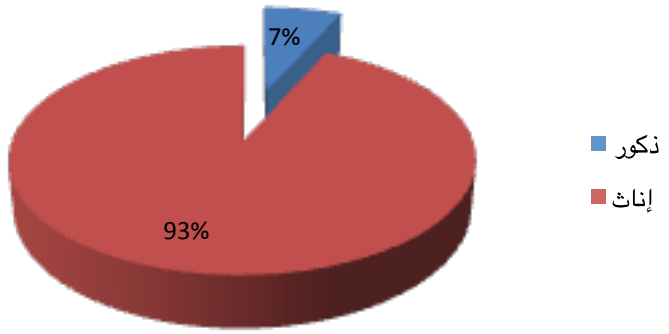

حسب العمر

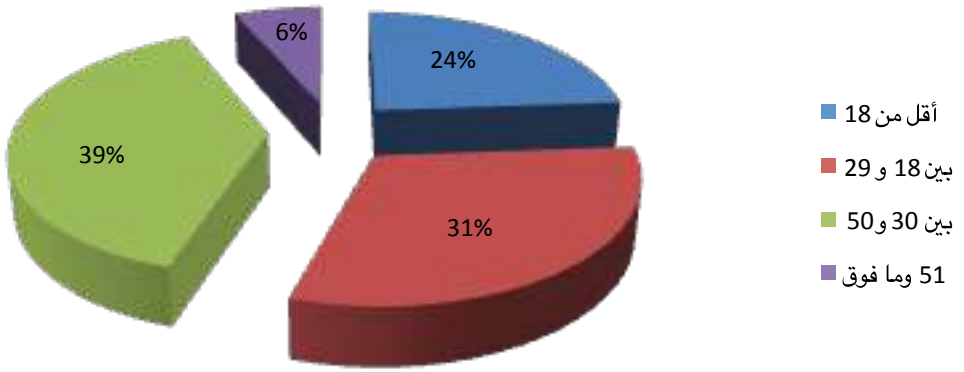

المستوى الاجتماعي

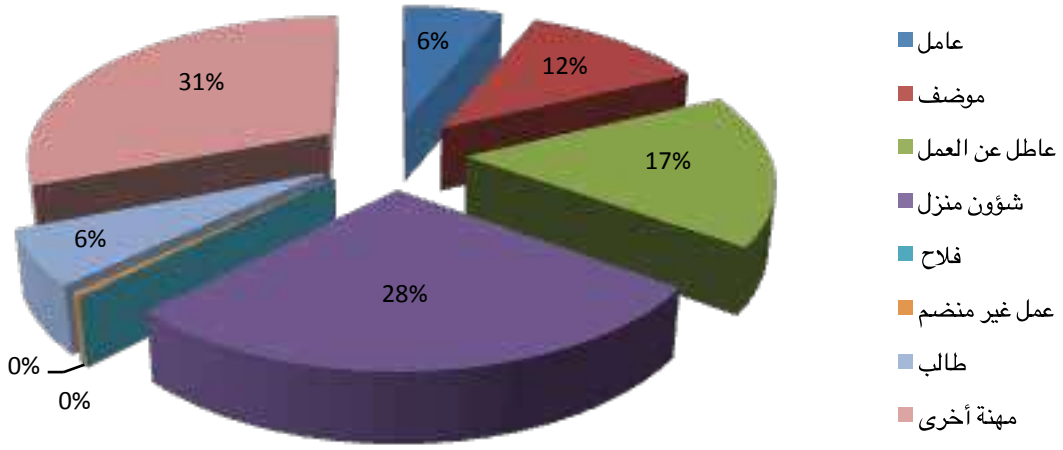

• الاستبيان : تمّ إعداد الاستبيان كما سبق بيانه بطريقة تشاركية نابعة من النساء اللواتي يقطن في المنطقة المعنية و لكن خاصة تم اعتماد آراء مختلفة لنساء لا ينتمين كلهن إلى نفس البيئة إذ منهن من تنتمي إلى وسط حضري وأخريات ينتمين إلى وسط ريفي.و قد حرصت الرابطة على ضمان التنوع و الاختلاف. و مثّل الإستبيان أداة اُستخلصت منها أهم مخرجات هذه الدراسة.

2. البحث عن المراجع :

تمّ البحث عن المراجع من خلال الإنترانت و تم الرجوع إلى مقالات و تصريحات ذات أهمية.و في نفس الإطار اعتمدت مراجع و كتب مختصة في المجال و كذلك تم استعمال أغلب البحوث و التقارير التي تكتسي مصداقية و لها من المهنية ما يجعلها مصدرا للمعلومة.

و من خلال المنهجية المستعملة و المراوحة بين القراءة القانونية و النتائج الواقعية للبحث الاجتماعي إضافة إلى المواقع ذات الصلة ،سيتم في البداية و بالضرورة عرض الإطار العام للديمقراطية التشاركية (الجزء الاول) ثم بيان كيفية اعمال مبادئ الديمقراطية التشاركية التي ستعتمد على المعطيات بعلاقة بمنطقتي جربة- جرجيس و مدنين- بن قردان (الجزء الثاني) لتنتهي في الجزء الثالث الى تقديم التوصيات من أجل إنفاذ الديمقراطية التشاركية المحلية.

الجزء الاول :
الاطار العام للديمقراطية التشاركية المحلية

يعد مفهوم الديمقراطية التشاركية يعتبر بالنسبة للمستهدفين به سواء من المتدربات أو النساء المستجوبات أو الرجال أيضا مصطلحا عُرف أكثر بعد ثورة 17 ديسمبر 14-2010 جانفي 2011 ، و كانت البعض من المتدربات اللواتي نشطن في جمعيات قد ساهمن في إطار العمل الجمعياتي[7] في التواصل مع أصحاب القرار من خلال توصيات قدمت لهم ، لكن جميعها لم تكن بعلاقة بالشأن المحلي.

غير أن ممارسة الديمقراطية التشاركية من الناحية الواقعية تبقى ضعيفة جدا إن لم نقل مستحيلة بعلاقة بمجلس نواب الشعب أو الهياكل العمومية في جهة مدنين و خاصة الادارات اللامحورية والبلديات وبصفة متواضعة عندما انتصبت النيابات الخصوصية[8] .

الفقرة الاولى : النظام القانوني للديمقراطية تشاركية المحلية:

تتمثل الديمقراطية التشاركية في جملة من الآليات التي ظهرت في الديمقراطيات العريقة لتحدّ من الهوة التي تفصل بين المواطنين وممثليهم في السلط السياسية والمتأتية من أنّ مشاركة المواطنين والمواطنات لا تكون إلا بشكل محدود يقتصر على انتخاب من سيحكمهم وفي شكل مناسباتي أي في فرص متباعدة مرّة كل أربع أو خمس أو ست سنوات يترك خلالها الحكام لحالهم بما يخوّل لهم الانحراف بالسلطة التي بأيديهم إلى حين موعد الانتخابات اللاحقة.

و قد أقرّ دستور 2014 في فصله 139 الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة[9] ، إلاّ أنّه لم يتعرض إلى آلياتها.
و يعد إدماج و تشريك المواطن و المواطنة في الشأن المحلي من بين الأليات التي تمكن من أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة،تمارس بشكل يومي وعن قرب، لذا وجب تمكين المواطنين من الحق في الإخبار ، وكذلك في الاستشارة بالنسبة للقرارات التي تدخل في مجال اختصاص المجلس المنتخب و على ضوء ذلك يمكن للمواطنين تقديم مقترحات فيكونوا مشاركين في اتخاذ القرار.

و من خلال هذا التمشي فإنّ للموطنين والمواطنات متابعة كل أعمال المجالس حتى تكون معيارا في تقييم أداءها بعلاقة باحترام وعودها الإنتخابية أو كذلك ما تعهدت به لمواطنيها من قرارات وإنجازات . وعلى هذا الأساس، يكون الموعد الإنتخابي الذي يلي موعدا للمعاقبة برفض إعادة إنتخاب الاشخاص الذين تم انتخابهم سابقا أو للمكافأة بإعادة انتخابهم لدورة أخرى[10].

و لا يمكن أن تُنجز هذه الديمقراطية التشاركية دون حوكمة رشيدة bonne gouvernance باعتبارها شرطا لتكريس مستلزمات هذه الديمقراطية .و تفترض هذه الحوكمة ادماج و تشريك المواطن في الشأن المحلي و العمل على ضمان الجدوى في العمل باستعمال الموارد المتاحة بأفضل الطرق لتحقيق الأهداف المرجوة . و لا يمكن إنفاذ الديمقراطية التشاركية دون احترام ن مبدأي الإنفتاح و الشفافية من خلال نفاذ المواطنين و المواطنات إلى المعلومة و إلى مراكز اتخاذ القرار للتعرف على السياسات المعتمدة وطرق تنفيذها.

---

[7] مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان فرع مدنين

[8] تم بعد الثورة حل كل البلديات التي تم انتخابها سنة 2009 و تعويضها بنيابات خصوصية .

[9] جاء بالفصل 139 أنّه :" تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون."

[10] انظر دليل رابطة الناخبات التونسيات حول ملاحظة مكانة النساء في المسار الانتخابي ، 2014 تم تحيينه في 2018

و يتجه أيضا في إطار الحوكمة جعل المصلحة العامة المحلية و الوطنية هي الموجه للعمل المحلي نحو مصلحة الجماعة و ليس حماية فئة بعينها.

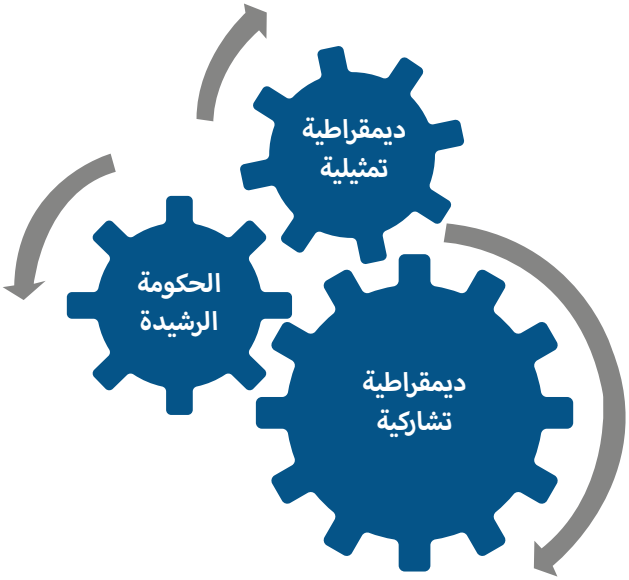

1. مفهوم الديمقراطية التشاركية :

يمكّن هذا النظام من ضمان التواصل المستمر بين المواطنين و المواطنات و أصحاب القرار و يدعم مشاركتهم في صنع القرارات المحلية ذات الاولويات بالنسبة إليهم من خلال ما توفره من إمكانات التفاعل المباشر مع المنتخبين قصد التداول المسبق في المشاريع و طرح الاشكالات التي قد تطفو.

وترتكز الديمقراطية التشاركية بالأساس على الدور الاساسي و الجوهري الذي يلعبه المواطن أو المواطنة وليس فقط من له صفة ناخب أو ناخبة في المشاركة في التدبير للسياسات المحلية.

كما أنّ مساهمة المجتمع المدني في ضبط هذه السياسات المحلية مؤكدة ضرورة أنّ الفصل الدستوري أقر بصفة واضحة وصريحة إسهامه كعنصر أساسي و شريك ،إذ يلعب دورا مهما ،بحكم الخبرات المكتسبة و العمل الميداني،في التصور الممكن للسياسات المحلية و المساهمة في التنمية و في جملة الاختيارات والتوجهات والاجراءات التي يتم ضبطها على المستوى المحلي لتنظيم استعمال المجال الترابي قصد تحقيق العيش الكريم لكل المتساكنين.

2. اليات ممارسة الديمقراطية لتشاركية :

لمأسسة هذه الاليات و جعلها مستدامة وواضحة المعالم في هيكلة الجماعات المحلية تم التنصيص في مجلة الجماعات المحلية الصادرة بموجب القانون عدد 29 لسنة 2018 و المؤرخ في 29 ماي 2018 على لجنة مختصة في هذا المجال و هي لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة. و على هذا الاساس فإنّ هذه الاخيرة ستضطلع بمهام إنفاذ الاليات التشاركية و التواصل مع المتساكنين و مكونات المجتمع المدني وخاصة متابعة التوصيات التي ستنبثق عن هذه المشاركة و التفاعل.

وتختلف هذه الآليات حسب النصوص المنظمة لها و مجال التدخل و خاصة إلزامية استشارة المواطنين والمواطنات ومكونات المجتمع المدني،مع الوقوف على مدى تأثير هذه الاستشارة في التغيير على مستوى صنع القرار.
من **الناحية الواقعية** فإن تقييم هذه المشاركة يتم :

بالنسبة للجماعات المحلية و ذلك من خلال معاينة التدابير التي تتخذها بخصوص :

- **الإعلام** بكل السبل الممكنة
- ضمان النفاذ للاستشارات
- تهيئة الوسائل الكفيلة بالتفاعل
- الاعلام بمآل المقترحات و تاريخ برمجتها عند الاقتضاء

بالنسبة للمواطنين ومكونات المجتمع المدني يتم من خلال :

- التزام المواطنين و المواطنات بالحضور
- التفاعل مع ما يطرح من مواضيع
- تقديم مقترحات
- متابعة مآل مقترحاتهم كذلك مكونات المجتمع المدني المعنية.

و في هذا المجال أقرت مجلة الجماعات المحلية **طريقة مباشرة وواضحة** في المشاركة في صنع القرار من خلال:

- **الاستفتاء**[11]: يتم اللجوء إلى الإستفتاء حول **إعداد** برامج التنمية والتهيئة الترابية الذي يمكن أن يكون بمبادرة من رئيس مجلس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس.

و في إطار المقاربة التشاركية، تم كذلك منح إمكانية المبادرة باستفتاء إلى الناخبين المحليين على شرط أن يمثلوا العشر 10\1 على الاقل من الجسم الانتخابي المحلي.

و بالإضافة إلى الاستفتاء يمكن للمشاركة أن تتخذ آليات أخرى مختلفة في مواجهة السلطات العامة و المطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار.نجد من أهم الآليات للمشاركة :

[11] أقرت مجلة الجماعات المحلية. النظام القانوني للاستفتاء من خلال الفصول 31 و 32

الميزانية التشاركية: الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها المتساكنون و المتساكنات الذين لا يفترض فيهم الخبرة كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية لمشروع ما . وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لا سيّما على المستوى المحلّي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار وسائل التواصل الجديدة و الحديثة في إطار لعبة الديمقراطية التشاركية كوسيلة للمشاركة في المسارات البلدية و مواكبة كل الأنشطة و كذلك تقديم مقترحات في الغرض دون حاجة حتى للتنقل.

و لا يخفى على الجميع أنّه في إطار هذه الديمقراطية التشاركية لا بد من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، إذ يجب على البلديات من جهة و مكونات المجتمع المدني و متساكني البلديات من أن تكون كل المشاريع و خاصة تلك المتعلقة بالتنمية و بالبيئة والتعمير والثقافة والفنون والرياضة والشباب والتشغيل مراعية لهذه المقاربة.

ووجب العمل على أن تتخذ البلديات في إطار سلطتها الترتيبية للجماعات المحلية دعم المشاريع الخاصة المندرجة في إطار تحقيق هذه الأهداف بواسطة حوافز أو تراخيص استثنائية.

3. مجالات الديمقراطية التشاركية

وعلى إثر المصادقة على مجلة الجماعات المحلية تمّ تخصيص **القسم الخامس** من هذه المجلة إلى تنظيم هذا المبدأ الدستوري، و يتضح أن المقاربة التشاركية و جب أن تعتمد في المواضيع الآتية في ما يتعلق بالعمل البلدي :

-إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية
-آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها
- مخطط التنمية المحلية
- إعداد مشاريع أمثلة الترابية و التنمية
- إعداد ميزانياتها السنوية
- برنامج الاستثمار البلدي
- برنامج تجهيز البلدية
- أمثلة التخطيط العمراني

و أقرت المجلة ّ المجالات التي تلتزم فيها الجماعة المحلية باعتماد التشاركيةغير أنّها لم تعتمد صيغة واحدة في إدماج هذه الالية إذ اختلف النص حسب مجال التدخل من :

الزام: بمعنى أن عدم احترامها يؤدي إلى عيب في اتخاذ القرار و يمكن أن يؤدي إلى إلغائه : اللجوء إلى الديمقراطية التشاركية التزام **بتحقيق نتيجة** أي لا بد أن تكون جزء لا يتجزأ من مسار القرار البلدي

دعوة للمشاركة: أي أنّ البلدية تتخذ الاجراءات التي تدعو فيها المواطنين إلى المشاركة و يبقى التفاعل من المجتمع المدني و المدعوون للمشاركة موكول لهم و ليس للبلدية .و قد لا يشارك المعنين لكن يكفي البلدية القيام بالدعوة

اعتماد اليات الديمقراطية: و هو بمثابة ترك مجال للجماعة المحلية لاختيار السبل التي تراها لتشريك المتساكنين و مكونات المجتمع المدني ، و هنا وردت العبارة عامة.

أ . مجالات الديمقراطية التشاركية آلية وجوبية:

-إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية للجماعة المعنية : يستخلص من النص القانوني أن اللجوء إلى الديمقراطية التشاركية وجوبي ويترتب عن عدم احترامه رفض كل برنامج تنموي لا يحترم المقاربة التشاركية[12].

كما ألزم القانون الجماعات المحلية بضمان مشاركة فعلية للمتساكنين **في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها**. إضافة إلى إلزام البلدية باتخاذ كل التدابير الكفيلة بإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية و ذلك بالخصوص في :

- إعداد مشاريع أمثلة البلديات طبقا لأحكام القانون ولما تضبطه مجالسها المنتخبة من آليات تشريك المتساكنين ومنظمات المجتمع المدني فعليا ودعوتهم للمساهمة في وضع التصورات وتحديد الاختيارات الكبرى للتهيئة واستنباط الصيغ العملية لإعداد أمثلة التهيئة ومتابعة تنفيذها[13].

- إعداد ميزانياتها السنوية في وثيقة شاملة وموحّدة وواضحة، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة تتضمّن كل الموارد والنفقات ومختلف التعهدات[14].

ب. التنصيص على اعتماد آليات الديمقراطية التشاركيةدون الزامية

- يشمل هذا التنصيص على اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية خاصة :
- إعداد برنامج الاستثمار البلدي وبرنامج تجهيز البلدية في حدود إمكانيّاته الذاتيّة والإمكانيّات الموضوعة على ذمّته وباعتماد آليات الديمقراطية التشاركية[15] .
- اعداد أمثلة التخطيط العمراني باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ويسهر على احترام القواعد المتعلّقة بالتهيئة الترابيّة وبوثائق التخطيط العمراني المتعلّقة بحماية التراث الأثري والتّاريخي وكلّ القواعد الأخرى التي تنصّ عليها التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل[16].

كما تفتح الإمكانات في غير هذه المواضيع إذا ارتأت البلدية الانفتاح على متساكنيها و مكونات المجتمع المدني بأن تعرض عليهم **مشاريعها** و مقترحاتها قبل المصادقة عليها في المجلس و ذلك بشرط أن تتم موافقة أغلبية الاعضاء وذلك بتنظيم لقاءات علنية مع المتساكنين أو تكون بطلب معلل من 5 % من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية على الأقل ذلك في المجالات التالية :

-مراجعة المعاليم المحلية.

- إبرام عقود التعاون والشراكة.

-المساهمة في إنشاء منشآت عمومية.

---

[12] صدر الامر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرخ في 6 ماي 2019 المتعلق بضبط شروط و إجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.

[13] الفصل 119 من مجلة الجماعات المحلية .

[14] الفصل 130 من مجلة الجماعات المحلية .

[15] الفصل 238 من مجلة الجماعات المحلية .

[16] تم اعتماد نفس التمشي المتعلق باعتماد المقاربة التشاركية فيما يتعلق بالجهة من ذلك مثلا الفصول 296 و 297 من مجلة الجماعات المحلية.

- ابرام اتفاقيات تعاون مع السلط المركزية.

-تكليف جماعة محلية أخرى بصلاحيات من متعلقات الجماعة أو قبول التعهد بصلاحيات تعود لجماعة محلية أخرى.

-التصرف في الأملاك العمومية.

- القرارات الترتيبية للمجالس المحلية.

- اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي.

- تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات.

و قد تم لمأسسة هذه المقاربة إحداث لجنة داخل المجلس البلدي تعنى بـــ" الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة" التي يجب عملا بروح الدستور و مقتضيات قانون الجماعات المحلية أن يكون عملها أفقيا و على مستوى كل اللجان و في جميع مجالات تدخل البلدية[17].

ج . اعتماد الديمقراطية التشاركية كمنهج في عمل اللجان المحلية

تعتمد اللجان آليات الديمقراطية التشاركية،من خلال دعوة للمشاركة و الادلاء برأي غير ملزم ويمكن للجنة أن تدعو للمشاركة في أعمالها أعوان الدولة أو المؤسسات أو المنشآت العمومية من ذوي الخبرة.**ولها أن تدعو المتساكنين أو مكونات المجتمع المدني أو كل الأشخاص الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم** أو خبرتهم.

و هذه اللجان تعتمد على الديمقراطية التشاركية في أعمالها كآلية لكنها لم تكسى بالصبغة الإلزامية .

و قد أقرت المجلة إجراءات وجب أن تعتمد سواء من البلدية أو الجهة في اعتماد المقاربة التشاركية من ذلك ما ورد بالفصل 30 منها من خلال ضرورة مسك سجل يتضمّن مكونات المجتمع المدني المعنيّة بالشأن المحلي و آخر يتضمن آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني والإجابات عنها.

و ألزم القانون الجماعة المعنية بأخذها بعين الاعتبار بالعرض عند كل افتتاح جلسة و مآلاتها .كما لم يغب عن المجلة الانفتاح حول التكنولوجيات الحديثة في التواصل من خلال اعتماد منظومة الكترونية.

و من أهم النقاط الواردة بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية هو الاعلام المسبق بمشاريع المقررات الترتيبية قبل العرض على المجلس المحلي بـــ 15 يوما .و لهذا الغرض صدر الامر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرخ في 6 ماي 2019 و المتعلق بضبط شروط و اجراءات اعمال اليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية[18] ينظم طرق م لمسك نفس السجل.

---

[17] الفصل 239 من مجلة الجماعات المحلية.

-[18] الآراء المتعلقة بطبيعة وجودة الخدمات المسداة وتسيير المرافق العمومية الراجعة بالنظر للجماعة المحلية.
- الآراء المتعلقة بالبرامج والمشاريع المنجزة من طرف الجماعة المحلية.
- الآراء المتعلقة بحوكمة الجماعة المحلية مثل صيغ التواصل مع متساكنيها ومدى شفافية قراراتها والمقاربات التشاركية التي تستخدمها.
- الآراء المتعلقة بمشاريع قرارات الجماعة المحلية المنشورة بموقعها الالكتروني والمعلقة بمقراتها وذلك قبل عرضها على التداول.
- المقترحات المتعلقة بالبرامج والمشاريع التي تنجزها الجماعة المحلية على ترابها.
- الآراء والتساؤلات المتعلقة بالمعاليم المحلية والتصرف في الأملاك العمومية والموارد والنفقات.

و لدفع التشاركية التي هي وطيدة العلاقة بمبادئ الشفافية و الحوكمة الرشيدة باعتبارها شرطا لتكريس الديمقراطية التشاركية . و يقتضي إعمال مبادئ الشفافية[19] حرية تدفق المعلومات وسهولة النفاد إليها وسهولة نشرها وتداولها وذلك في الوقت المناسب على أن تكون تلك المعلومات صحيحة وعلى درجة كافية من الدقة والوضوح و يصبح بالتالي نفاذ المواطنين إلى المعلومة و إلى مراكز اتخاذ القرار ،السياسات المعتمدة و طرق تنفيذها ممكنا و سهلا .

كما أن مبادئ الحوكمة تُبنى على ضرورة ادماج و تشريك المواطن في الشأن المحلي و التي يترتب عنها تفاعل البلدية مع مطالب المواطنين و المواطنات من خلال أقلمة الأهداف و القواعد و الهياكل و الإجراءات مع متطلبات و حاجيات المواطن و ذلك بضمان جدوى العمل المحلي من خلال استعمال الموارد المتاحة بأفضل الطرق لتحقيق الأهداف المرجوة التي لا يمكن أن تخرج عن المصلحة العامة المحلية و الوطنية .

الفقرة الثانية :سبل دعم مشاركة النساء في مسار الديمقراطية التشاركية

لا يمكن تطوير نسبة مشاركة النساء في الشأن العام دون الرجوع إلى الاسباب الكامنة وراء ذلك . و من بين الاسباب ما هو هيكلي متجذر في أدوار النوع الاجتماعي التي جعلت من النساء غير قادرات بحكم النظرة النمطية لها أن تتفاعل في الفضاء العام إذ تم حصر دورها في الفضاء الخاص داخل الاسرة أوالعمل خارج المنزل لتلبية حاجيات الاسرة أيضا. و يعد بروزها في الفضاء العام المحلي و المشاركة في اتخاذ القرارات استثناء و ليس قاعدة مثلما هو الحال بالنسبة للرجال، إذ تكن حاضرات في بعض الحالات كخبيرات في بعض مجالات تدخل الجماعة المحلية لا غير و بصفة نادرة كمتابعة و مقيمة للعمل البلدي و مقترحة لحلول في الغرض.

و في إطار ما سبق بيانه يتّجه العمل على تنمية الوعي السياسي لهن حتى تتمكن من التقاط الجدوى من المشاركة السياسية و يصبحن فاعلات قادرات على تغيير الواقع المحلي ، لذا فإن التكوين و على أهميته يبقى غير كاف ما لم يكن هناك تفاعل سياسي عبر استعمال آليات الديمقراطية التشاركية .

1. تنمية الوعي السياسي أساس لمشاركة فاعلة للنساء

يفترض فهم الواقع السياسي امتلاك ثقافة سياسية تمكن النساء من الوعي بأهمية المشاركة عندما ترى أهمية في إبداء رأيها في موضوع ما . و تعتبر هذه الثقافة السياسة كما يعرفها البعض بأنها مجموعة القواعد والمعتقدات والمواقف ذات الصلة بالعمل السياسي والتي تؤثر في التصرف السياسي للمواطنين والمواطنات.

الوعي السياسي: الوعي السياسي هو القدرة على قراءة وفهم الواقع في جميع مستوياته مع مباشرة هذا التحليل في كل أبعاده المختلفة سواء على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي وإيجاد الروابط بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة.

و يساعد الوعي السياسي على فهم جذور المشاكل الإجتماعية،و يشمل هذا الوعي القدرة على فهم كيفية عمل النظام السياسي وآليات صنع القرار،بمعنى من يقرر ماذا ، وكيف يتخذ القرار، و كيف ينفذ هذا القرار .

---

[19] جاء بالفصل 34 من مجلة الجماعات المحلية أنه :" ـ تلتزم الجماعات المحلية بضمان شفافية التصرف والتسيير وتتخذ كل الإجراءات والوسائل التي تسمح بالاطلاع على المعلومات المتعلقة خاصة بـ:
مشاريع القرارات الترتيبية للجماعة المحلية/ التسيير المالي / التصرف في الأملاك/ العقود المبرمة من طرف الجماعة المحلية/ الأشغال والاستثمارات المزمع إنجازها من طرف الجماعة المحلية.
تلتزم الجماعات المحلية باعتماد التدقيق الداخلي للتصرف والإعلام بنتائجه. وتدعم الدولة الجماعات التي تعتمد منظومة التدقيق والمراقبة

كما أن النساء إذا توصلن إلى القدرة على إدراك ترابط تلك الأحداث و العراقيل التي تحول دون التغيير ووضعها في إطارها والأسباب التي أدت إليها ستتملك بهذا الوعي ، من ذلك مثلاً ربط المشاكل الاجتماعية بالأبعاد الثقافية والسياسية أو غيرها من الابعاد الاخرى. و على هذا الاساس ، فإن النساء يكتسبن الحسّ النقدي والتحليلي و يصبحن في ضوء ما تقدم لهن الرغبة بالتعاطي بالشأن العام.

و يستخلص مما سبق أنّ الوعي السياسي هو في الوقت نفسه وسيلة أساسية وهدف حيوي في قضايا المناصرة والمدافعة لإدماج النساء والنهوض بمشاركتهن في المجال السياسي والعام.

الدور السياسي: تعمل رابطة الناخبات التونسيات من خلال ما ترمي إليه من أهداف إلى تدريب النساء قصد الاضطلاع بالدور السياسي و ذلك من خلال التدريب على آليات **اكتساب الثقة** و التمكن من قدرات التفاوض و الاقتراح و المتابعة قصد **لعب دورها في سلطة اتخاذ القرار**.

و تبدأ عملية اتخاذ القرار من خلال الدربة على ذلك في المجال الخاص أو الاسري في تقاسم الادوار داخل الاسرة، وتمتد لتصل إلى كل مجال له علاقة بتواجدها في الفضاء العام سواء تعلق بالعمل الجمعياتي أوخاصة العمل النقابي الذي يرتبط بمسار المرأة المهني .

و قد يكون العمل الجمعياتي أو النقابي جسرا نحو الوعي بالدور السياسي للنساء و يحفزهن عن المشاركة في المجالس البلدية سواء من خلال المتابعة عبر الديمقراطية التشاركية أو بالترشح لهذه المجالس وخوض الحملات الانتخابية و التمكن أكثر من ممارسة هذا الدور.

و في المقابل فإنّ اضطلاع النساء بالدور السياسي لا يكون بالضرورة عبر المرور بهذه المراحل ، فقد يكون الاهتمام بالشأن المحلي نتيجة وعي راجع لظروف مرت بها النساء من ذلك محيط عائلي مؤثر في مسارها من ذلك مثلا دخول النساء للسياسة من خلال تواجد قياديين من الرجال داخل فضاء العائلة و عادة ما تلتحق النساء بالسياسة في إطار التوريث كما هو الشأن في لبنان غالباً بعد وفاة قريبها الذكر[20].

أما الحالة التونسية فهي لم تعتمد التوريث بقدر ما كانت من خلال مساندة لأحد أفراد العائلة كما حالة "سامية حمودة عبو" التي التحقت بعالم السياسة عندما تم سجن زوجها "محمد عبو" فتحولت لاحقا إلى قيادية معارضة لنظام بن علي ثم و بعد الثورة التحقت بالمجلس الوطني التأسيسي وفيما بعد إلى مجلس نواب .

كما أن التكوين السياسي قد يرتبط بشغف الفتيات و النساء بالسياسة و يكن عادة ناشطات قياديات في الاحزاب أو الجمعيات . و هذه الصورة تقطع مع النظرة النمطية للنساء في عالم السياسة و الشأن العام، إذ يروج دائما إلى أنّ هذا الدور عادة ما ينظر له على أنّه دور خاص بالرجال بالرغم من اقتحام النساء لهذا الفضاء.

وتجدر الاشارة إلى أنّه وعادة ما يكون هذا الدور مدفوع الأجر بالنسبة للرجل، إما بطريقة مباشرة او غير مباشرة (معنوية) لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمركز والسلطة، فيما تنشط النساء على المستوى القاعدي كمناضلات دون أجر لأنه عادة لا تتقلدن مثلهن مثل الرجل مراكز قيادية مدفوعة الاجر .

[20] مرشحات ترث مقعد البرلمان من قريبها الذكر هي نائلة تويني، التي حصلت على مقعد والدها المتوفى جبران تويني كذلك ستريدا جعجع، زوجة قائد القوات اللبنانية سمير جعجع و أخت رئيس الحكومة الذي تم اعتياله رفيق الحريري و هي بهية الحريري

2. آليات المشاركة

تتخذ المشاركة السياسية عدة مستويات فالمستوى الأول، هو المستوى المنوط بالسلطة بموجب قوانين وتشريعات وتراتيب محددة فإن بعض الأشخاص يتمتعون بحقوق معينة تتيح لهم التدخل مباشرة في صنع القرار ورسم السياسات، و هذا المستوى في تونس مؤمن عبر الدستور و المجلة الانتخابية و التدابير الايجابية لصالح النساء من تناصف أفقي و عمودي و كذلك بخلق هياكل مختصة في الغرض مثل لجان تكافؤ الفرص و المساواة بين الجنسين و هي مؤكدة بصفة خاصة في المجال المحلي أي البلدي و الجهوي.

أما المستوى الثاني، فهو ذاك الذي يستطيع فيه الفرد، و بخاصة المرأة ،أن يؤثر في عملية صنع القرار من خلال نفوذ معين، يستمده من قوة إقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها.

و يكون النفاذ للمعلومات المتعلقة بالمستجدات السياسية مهما للمتابعة عبر تدفق المعلومات من خلال نشر القرارات والسياسات العامة، وهو ما من شأنه أن يجعل النساء مواكبات لوضع هذه السياسيات وقادرات على التنبيه و الضغط استنادا إلى معارضة الحكومات بالدستور و الضغط لاعلاء و تكريس الحقوق الانسانية للنساء و العمل على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي في كل السياسات العمومية . وسيمكّن النفاذ للمعلومة والتعاطي الحرّ لها مع ضمان شفافيتها بالنسبة للمواطنين و خاصة المواطنات من نقد الخدمات والبرامج المعروضة للعموم ونتائجها، وكذلك إقتراح حلول لها.

و تستمد هذه الحلول عادة من الممارسات الجيّدة التي يتم معاينتها في بعض الهياكل أو المؤسسات و تتم المطالبة بتعميمها.

و لإنجاح هذه المهام و غيرها لا بد من العمل على خلق خطة اتصالية قصد المناصرة، و في هذا الاطار كان لرابطة الناخبات التونسيات تجارب متعددة عكست قدرة النساء على القطع مع الأدوار الكلاسيكية والمشاركة عبر الجمعية في التكوين حول الحقوق الانسانية للنساء و ضبط حاجياتهن، فضلا عن التكوين في التواصل السياسي و طرق المناصرة. فما كان من النساء اللواتي تلقين هذا التكوين أن قمن بضبط السياسات التي تابعنها ووقفن على هناتها و نقائصها و ربطنها بالأبعاد الهيكلية التي حالت دون تنفيذها، فتقدمن بجملة من المطالب للبلديات المختصة في جهة قليبية و قمن بمناصرة تمرير مسالك فلاحية مهيئة لتمكين الاطفال من مزاولة الدراسة و الحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة للبنات. واستندت النساء إلى تجارب ناجحة في الغرض في بلديات مجاورة و تمكن على هذا الاساس من إلزام البلدية بمد هذه المسالك و هو ما تم فعلا.

و كانت هذه المقاربة التشاركية ناجحة لأنها تمت بطريقة استثمرت فيها النساء سياسيا في وعيهن السياسي لإيجاد حلول تضمن القضاء على أشكال التمييز ضد النساء و بخاصة الفتيات المنقطعات عن الدراسة .
و في الختام و من خلال المشاركة السياسية، فللنساء أن يضمن النفاذ إلى السبل التنمية وتجاوز الفقر و تجاوز التبعية الإقتصادية.

الجزء الثاني :
النساء و إعمال مبادئ الديمقراطية التشاركية المحلية

كان التصور التشريعي على مستوى النص حريصا على أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة،تمارس بشكل يومي وعن قرب. غير أنّ ممارسة هذه الحقوق يبقى رهين الولوج إليها من خلال إعلام كاف بها و استشارته بخصوصها ثم و بعد أخذ القرار لا بد لهذا الاخير من تتبع للقرارات و السياسات التي تم اتخاذها لكي يتسنى له في الاخير تقييمها .

- الحق في الإخبار
- في الاستشارة،
- في التتبع
- التقييم.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن التوصل إلى تعدي المراحل المتعلقة بالديمقراطية التشاركية و جني ثمارها على مستوى الواقع تبقى رهينة الوعي الثقافي بأهمية المشاركة و الفعل السياسي في المجال المحلي ومن جهة أخرى رهينة تفاعل الجماعة المحلية مع مقاربة الديمقراطية التشاركية.

الفقرة الأولى :النساء و المشاركة في الشأن المحلي

على خلاف انتخابات مجلس نواب الشعب الذي يهتم بالقضايا الوطنية المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات الدولية و غيرها من سياسات وطنية تهم كل أفراد الشعب في كليته ،فإنّ المجالس البلدية تعد من المجالس التي تمتاز بصفة القرب .و لأن النساء هن الاكثر تفقيرا و هم المستعملات أكثر لخدمات القرب المحليةفان هذه الانتخابات هي الاقرب و الاسهل في الولوج اليها .و في المقابل يتبين من خلال البحث الميداني أن النساء لسن مهتمات كما الرجال بالشأن المحلي.

لئن ترى النساء المستجوبات أنّ النساء يشاركن بنسبة 87.5 % في الشأن العام و لا شيء يمنعهن من ذلك، إلا أنّه و بطرح السؤال حول إن كانت المشاركة بإرادة حرة و مبادرة شخصية من النساء ،فإن النسبة تنخفض إلى 36.7 % منهن يشاركن بإرادة حرة. و هو ما يعكس البون الشاسع بين الانطباع وحقيقة المشاركة السياسية فما يقارب 63 % من النساء المشاركات يتم توجيههن للحضور في الاجتماعات او التظاهرات.

هل تشارك النساء في تظاهرات المجتمع المدني عند تواصلها مع البلدية؟

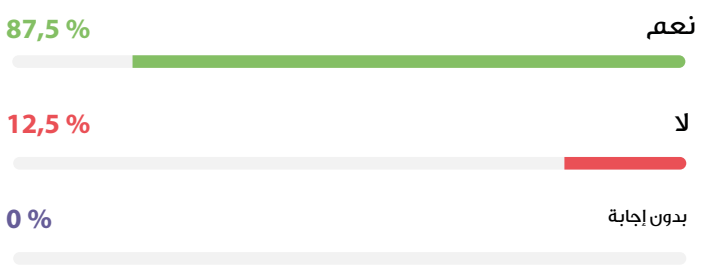

هل تشارك النساء بمفردها و بمبادرة منها أو في إجتماعات البلدية أو أنشطتها؟

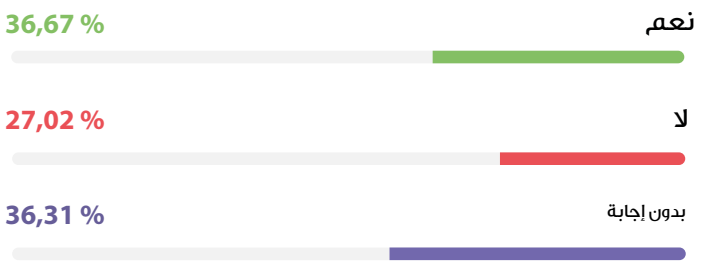

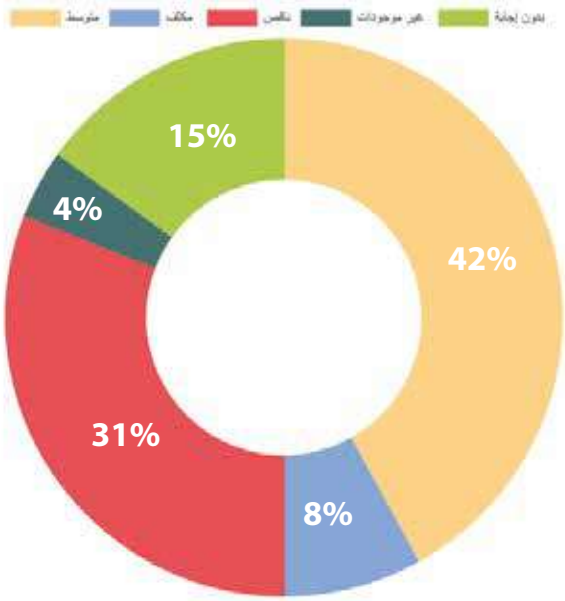

1. النساء المستجوبات و غير المعنيات بالترشح

إن حضور النساء في الاجتماعات البلدية في الاغلب حضور صوري ، فحضور الاجتماعات الدورية لهن لا يتجاوز 20 % و هذا الحضور المتواضع يعود بالنسبة لما يقارب 57 % إلى الالتزامات العائلية و وجود ضغط لمنعهن من المشاركة التي تحول دون التفرغ للحضور أما مشاركتهن بتقديم مقترحات أو حتى المشاركة بالتعليق و أخذ الكلمة لا يتجاوز 12.5 % .

المشاركة في الحياة العامة ليست خيارا أو إيمانا مشتركا بين المواطنين و المواطنات بدليل أن أكثر النسب التي أجابت بنعم بخصوص مشاركتها في الاجتماعات و الدورات التكوينة هي من فئة الشباب بين 35-18 سنة ولكن خاصة من بين العاطلين عن العمل و يأتي في مرتبة ثانية الموظفون أما الذين يشغلون المهن الحرة وخاصة الفلاحة فإنّ مشاركتهم و اهتمامهم بالشأن العام يبقى ضئيلا جدا .

ويرجع هذا التوجه إلى أنّ القطاع الخاص عادة و الفلاحين بصفة خاصة لا يضعون من بين وسائل تحسين ظروف العيش عندهم بالسلط المحلية باعتبار أنّهم يعولون على مقدراتهم الخاصة في الانتاج والتملك بوسائل خلق الثروة و أنّ مجال السلط المحلية يهم فقط مستعملي المرافق العمومية و لو كانت بعلاقة بحركة الانتاج الراجع اليهم بالنظر (عمال و العاملات الذين يشتغلون لديهم) .

و بقراءة متقاطعة لأجوبة بخصوص متابعة التوصيات لا فقط تلك التي عبرن عنها بل كذلك تلك التي تم تداولها نلاحظ ما يلي :

لم تخرج اهتمامات النساء حتى اللواتي يواصلن متابعة المشاريع المعلن عنها عن حاجيات المرتبطة بالادوار الاجتماعية لهن و علاقتها بتوفير المؤسسات التي تحضن الاطفال أو التلاميذ أو تلك المشاريع التي تؤمن وصول الابناء سالمين إلى المنزل إذ بلغت نسبة النساء86.79 %.

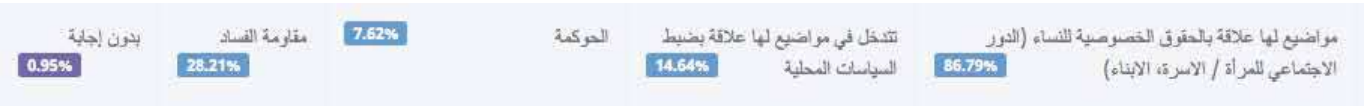

و تلى المسائل المتعلقة بحاجيات الاسرة مسألة مقاومة الفساد بنسبة 28.21 % و يعزى ذلك إلى الدور المهم الذي قامت به وسائل الاعلام الوطنية و المحلية بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد و الرشوة في نشر هذه الثقافة و جعلها من الاولويات.
أما المسائل المتعلقة بالسياسات المحلية منها مثلا ضبط أولويات البلديات في التهيئة العمرانية أو البيئة أو المناطق الصناعية فهي لم تتجاوز 16.64 % فيما احتلت مسألة الحوكمة 7.62 % فقط باعتبار أن النساء لا يجدن أنفسهن في متابعة مدى احترام الهيئات أو السلط لهذه المبادئ المتمثلة في حسن التحكم في إدارتها و ضبط سياساتها بطريقة متناسقة و متماسكة تنتهي بها في الاخير إلى أخذ قرارات حسب توقعات و تحت الرقابة الدائمة.

و تواصل هذا التمشي بطريقة بديهية عندما أكدت النساء اللواتي يقمن بمتابعة التوصيات التي تبنتها البلدية إلى أنهن لا يتابعن موضوع مكافحة الفساد إلا في حدود 6.55 % فيما بلغت نسبة متابعة السياسات المحلية 5.36 %.

2. النساء الراغبات في الترشح للانتخابات البلدية

ساهمت الاسئلة الواردة بالاستبيان في توجيه تطلعات النساء نحو الاهتمام ببعض المواضيع فبعد أن كانت المواضيع التي تشغلهن أكثر هي تلك المرافق المتعلقة بالأسرة و توفير الآمان لكل أفراد العائلة وتحسين الخدمات المعنية بكل هذه الأدوار، لاحظت المستجوبات للنساء لاحقا أنّ الاهتمام بمواضيع غير تلك التي ارتبطت بدور النساء أصبحت من بين مشاغلهن .

و من خلال الاستبيان تم التنبيه و خلق رأي عام نحو الاستثمار في بعض المواضيع رغم أنها لم تكن في معرض اهتماماتهن .

و بسؤال المترشحات عن البرامج الانتخابية اتضح أن النساء لديهن اهتمام بأكثر من 55 % من المشاركة في مكافحة الفساد و الرشوة و لكن في المقابل النفاذ إلى هذا الموضوع يظل رهين تكوين بخصوص القوانين التي تنظم هذه المسألة و هي لا تتوفر بالنسبة لهن الا في حدود 21 %.

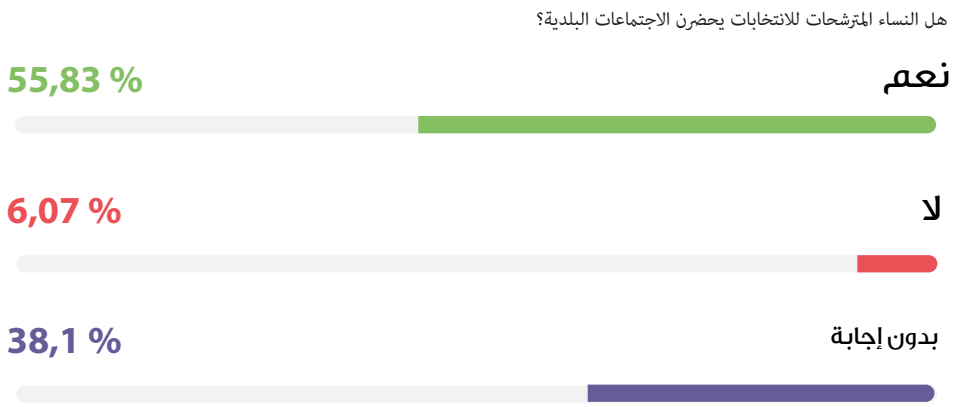

أما فيما يتعلق بالأولويات في مكافحة الفساد الاداري و المالي في الانتخابات فقد كانت 43.45 %من النساء مستعدة لذلك .
أما الاهتمام بحقوق النساء في البرامج الانتخابية فقد أحرز على أكبر نسبة لكن دون أن يكون هو الطاغي على الاجوبة إذ بلغت نسبة 57 % فيما رأت 5 % أنه لن يتم إدراج هذه الحقوق بالبرامج الانتحابية لأنها لا تعد أولوية.

هل تهتم النساء المترشحات عند وضع برامجها الانتخابية بحقوق النساء؟

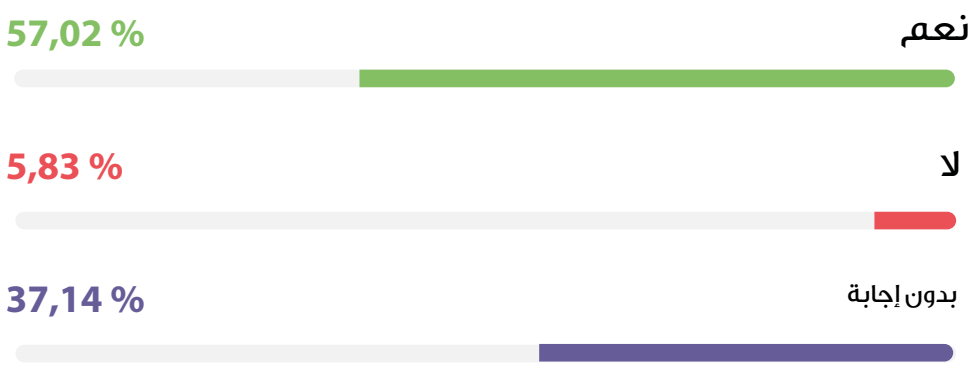

3. النساء و الاهتمام بالمواضيع العامة خارج إطار أدوار النوع الاجتماعي

ارتأت رابطة الناخبات التونسيات عدم اعتماد نفس الاستبيان في منطقة مدنين بنقردان و منطقة جربة جرجيس، بالنظر إلى اختلاف الاهتمامات الاقتصادية و الاجتماعية و لاختلاف البنى التحتية من جهة إلى أخرى. ومن البديهي أن لا تكون الحاجيات واحدة، فتمّ على هذا الاساس تقسيم العمل حسب خصوصيات كل منطقة.
و كان التوجه من خلال هذه الدراسة هو الخروج بالنساء من المواضيع الكلاسيكية و تقييم ما إذا كانت لمرأة علم و تفاعل مع القضايا العامة.

في منطقة مدنين بن قردان

إنّ تحديد المشاريع التي تشغل أهالي مدنين بن قردان مثلما تم ضبطها كأولوية من الدولة من خلال المصادقة على المشاريع المعنية بالمنطقة في قانون الميزانية من جهة و كذلك تنفيذها من قبل الحكومة كان بمبادرة من النساء الحاضرات في الدورات التكوينية لرابطة الناخبات التونسيات. و اعتمد الاستجواب منهجا في تقصي سلوك النساء من معاينة الضرورة إلى إيجاد حلول و متابعتها لاحقا.

و كان وضع الاولويات في تتبع هذه المشاريع قد تم باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي كأداة تحليلية من جهة تصور النساء لمثل هذه المشاريع وزاوية نظرهن لها و كذلك من جهة الأثر المباشر على حياتهن والظروف المحيطة بهن.
و تم الاختيار على 3 مواضيع مهمة ارتأت نساء بن قردان و مدنين الاهتمام بهما و لهما علاقة أيضا بما هو متداول على مستوى المشاريع الحكومية بالمنطقة .

1. السكة الحديدية قابس مدنين

حسب الدورات التي تمت في رابطة الناخبات التونسيات أكدت المشاركات على أهمية هذه السكة الحديدية الرابطة بين مدنين و قابس[21] و على متابعتهن هذا المشروع بعلاقة بفك العزلة عن المنطقة و إدخالها في الدورة الاقتصادية خاصة و أنه يمكن أن يفتح أفاقا نحو ديناميكية اقتصادية مغاربية و لكن أكدن بصفة أكثر على أنها وسيلة آمنة تضمن تنقل الأبناء إلى الدراسة بالجامعات في تونس العاصمة أو بالساحل و صفاقس.

[21] مع التذكير أن هذا المشروع يندرج ، في اطار المشاريع المبرمجة، بين تونس والصين التي تهم أساسا تطوير القطب الاقتصادي بجرجيس وجسر يربط بين الجرف وجربة اجيم على طول 2،5 كلم، وانجاز خط حديدي بين قابس ومدنين وصولا الى جرجيس.

و أكدت الحاضرات على هذا المشروع يعود إلى وعود انطلقت بالنسبة لبعض النساء لما كن طالبات لأن الدولة حينها قد أعلنت منذ الثمانينات أنها تقوم بالدراسات لإنجاز هذه السكة المرتقبة من ذلك الزمن.
و خلال إجراء هذه الدراسة و خاصة الاستبيان كان عدد النساء اللواتي اعتبرن أن هذه السكة ضرورية قد بلغ 85 % أما من لم ترى ذلك ضرورة فقد بلغ 14.05 %.

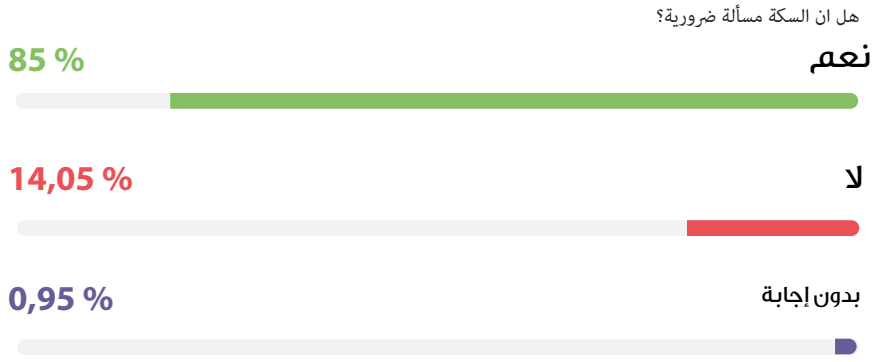

و قد كانت النسبة الاعلى من بين المطالبين بهذه السكة هن من الاناث 81.04 % و أنّ أكثر فئة طالبت بذلك هي فئة الشباب البالغة أعمارهم بين 35-18 سنة إذ بلغت 39.76 % مقارنة ببقية الفئات الاخرى .كما أن الطلبة الذين بلغت نسبتهم 6 % في العينة المعتمدة رأى 5.6 % أن مد السكة الحديدية ضروري . يبدو ارتفاع النسبة لدى الطلبة مشروعا بالنظر إلى احتياجاتهم في التنقل عبر الوسائل العمومية بأقل كلفة و أكثر أريحية .كما كان الامر بالنسبة للموظفين الذين اعتبروا هذه السكة أولوية بنسبة 11.43 % و هم الممثلين بـــــــــ 12 % من العينة المستجوبة.

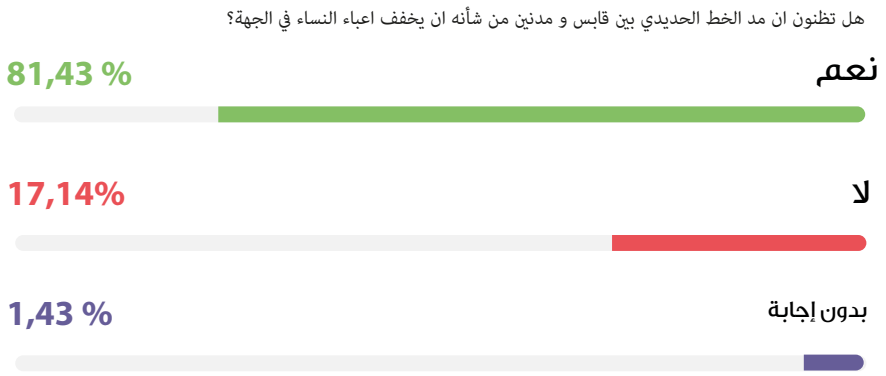

و تعكس هذه الاحصائيات أن النساء هن الاكثر اهتمام بهذه المسألة بالنظر إلى أن النقل يعد من أهم العراقيل التي تواجهها .كما أن الجمع بين الوضعية الهشة من الناحية الاقتصادية بما فيها النساء في المنزل التي شكلت نسبة 22 % من العينة على مستوى جهة مدنين –بنقردان تبرر النسبة المرتفعة البالغة 77.86 % والتي أكدت أنّ مدّ هذه السكة ستخفف من عبء النساء و يسهل عليهم الحياة .

و في المقابل فإن معاضدة النساء لهذا المشروع من خلال المساعدة على الترويج له، كانت رغم الاهتمام الشديد به كفكرة و مشروع غير قادرة على جلب الدعم إذ لم تستطع مثلا اقناع أصحاب العقارات بالتفويت في عقاراتهم من أجل هذا المشروع و ذلك بنسبة 54.88 % من الاناث من بين 38.1 % يرون أنّ النساء قمن بمقترحات في الغرض. أما النسبة التي لم تقم بتقديم مقترحات فبلغت 57.98 % .

ان نعم هل تقدمت النساء مع مواطنين اخرين بمقترحات لأصحاب القرار

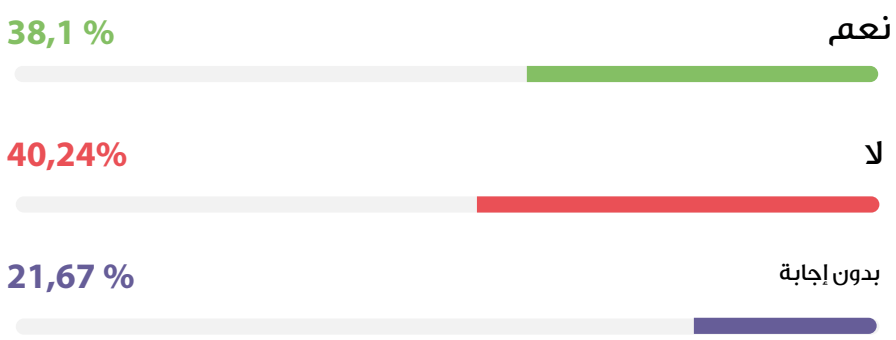

و فقد قمن بتفويض الأمر إلى الغير و تبين بالسؤال عن المفوض له أن أغلبهن فوضن إلى أصحاب القرار أو الشخصيات من أعيان البلاد في مرتبة أولى أو إلى أحد أفراد العائلة.

و يحيل هذا التفويض للمناصرة بأن ثقة النساء في مسائل تستوجب خبرة أو معرفة معمقة ذهبت إلى أعيان البلاد القادرين على التأثير ثم من بعدهم أحد أفراد العائلة. و يستشف ضعف قدرة النساء على التأثير و التفاوض.

ان لا من فوضت ليقوم بذلك؟

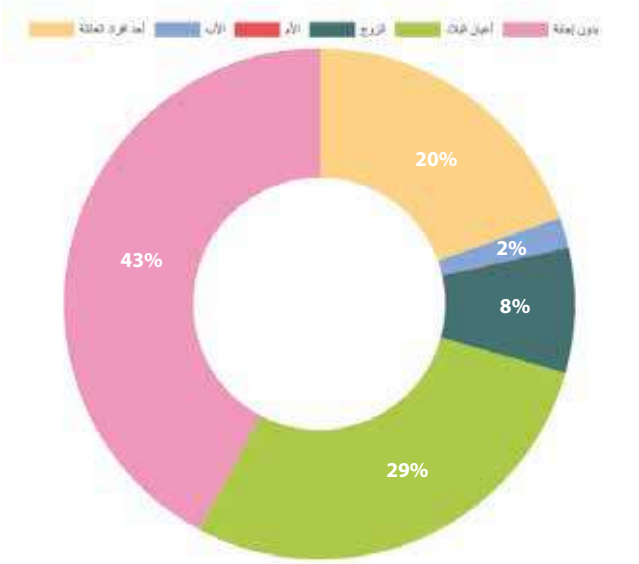

و تجدر الاشارة أنّه و من جهة الاثر على الواقع و مدى مواكبة النساء لتقدم المشاريع بالجهة فإن المتابعة تتّم مبدئيا على معرفة بالمشاريع الموجودة على طاولة الحكومة.
و حسب تصريح الرئيسة المديرة العامة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية[22]، فإن مشروع السكة الحديدية بمدنين الممتد على طول 75 كم اول مشروع متكامل ذو مواصفات عالمية وبنية تحتية ملائمة باعتباره اول قسط في مشروع الخط المغاربي السريع، باعتمادات تقدر ب200 مليون دينار ليدخل حيز الاستغلال سنة 2020. كما اوضح وزير النقل ان اعادة الدراسات ستكون وفق التكنولوجيات الحديثة والمواصفات الدولية التي تجعل منه خطا سريعا ومتطورا واول جزء من الخط المغاربي السريع.

[22] انظر جريدة الصباح 9جانفي 2018 : فيفري المقبل انطلاق الدراسات المتصلة بإنجاز السكة الحديدية بين قابس و مدنين
http://www.assabahnews.tn/article/170946

2. إحداث كلية طب بالجهة :

أكدت النساء الحاضرات في التدريب لدى رابطة الناخبات التونسيات أنه و منذ حكومة علي العريض[23] تمت المصادقة في مجلس وزاري على إحداث كلية طب بمدنين[24] ، و هن متشبثات بهذا الطلب بالنظر إلى حاجة المنطقة لهذه المؤسسة التعليمية التي من شأنها أن تخلق ديناميكية اقتصادية و اجتماعية،بالإضافة للمكانة المتميزة لمن يدرسون بهذه الكلية ، ويمكن من خلال الكلية دعم الاطار الطبي بالولاية و خاصة طب الاختصاص.

و عند القيام بالاستجواب كان هناك ما يقارب 90 % يرون أن إحداث كلية الطب هي أولوية ، كما أن من بين الاسباب التي يرى المستجوبون أنها أولوية هو أنها ستوفر بدرجة أولى مواطن شغل للجهة ثم تحسين جودة الحياة و أخيرا خلق دينامكية اقتصادية.

هل تعتبر النساء انجاز كلية الطب بمدنين من بين اولوياتها؟

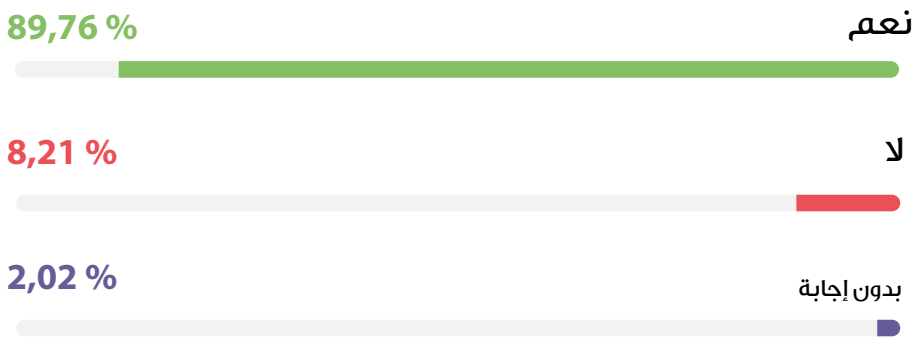

ان نعم لماذا؟

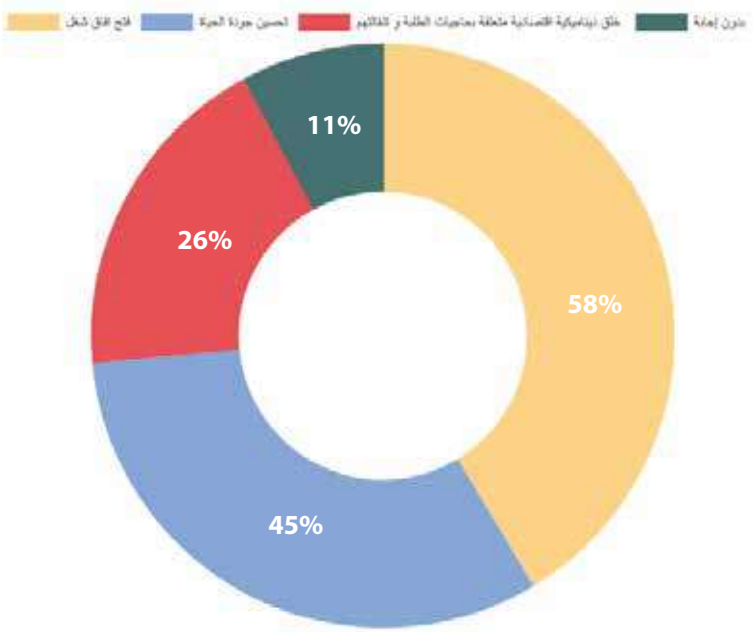

[23] انظر Tunisie vision مدنين : الاتحاد يمهل الحكومة اسبوعا للموافقة على ادراج مشروع احداث كلية طب بالرائد الرسمي 7 ماي 2014

[24] انظر جريدة الصباح في 92 نوفمبر 2018 : النواب يطالبون بمراجعة أمد و الخارطة الجامعية

و كانت نسبة النساء اللواتي يعتبرن طرحها مهم و ذو أولوية تقارب 75 % . و هو ما يعكس وعيا سياسيا مهما بطرح مثل هذا المشروع كحل للتنمية و لإشعاع المنطقة .

3. الميزانية المرصودة: البنية التحتية و التهيئة العمرانية

تشهد مدينة بن قردان وضعا مزريا لطرقاتها بين حفر وإتلاف مسافات من الطرقات المعبّدة ممّا أثار استياء أهاليها الذي انعكس على مستوى ضبط الاولويات فتشهد المنطقة حفر مسافات طويلة في اكثر من منطقة ثم يتم ردمها دون مواصلة الاشغال ،كما تمت معاينة طرقات مكسورة لم يتم بها أي تدخّل .

و على ضوء ما استخلص من نتائج من النساء الممثلات لجهاتهن برابطة الناخبات تم التوجه إلى المستجوبين و المستجوبات بسؤال يتعلق بمدى اعتبار النساء الاستثمار في البنية التحتية و التهيئة العمرانية أولوية فكان الاجابة بنعم بنسبة 88.57 % .

و أنه بالنسبة للأوليات فقد احتلت تهيئة الطرقات المؤدية إلى المؤسسات التربوية المرتبة الاولى و يليها السوق الاسبوعية ثم تلك المؤدية إلى مراكز الترفيه فيما تحتل دور الثقافة المرتبة الاخيرة.

ان نعم ماهي اولوياتها؟

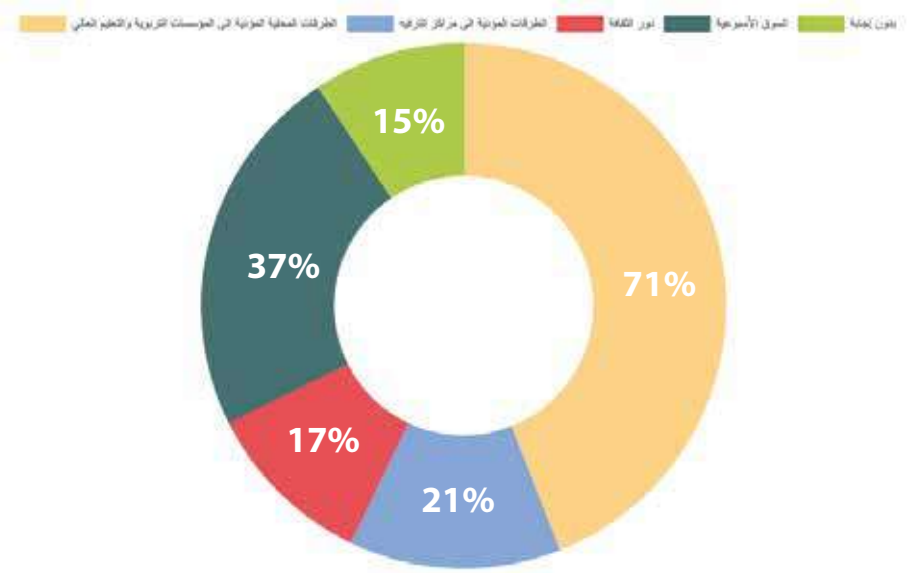

و رأت الرابطة بالنظر إلى أن تحقيق هذه الاولويات المتعلقة بحاجيات على المستوى المحلي لن يكون إلا باعتماد ميزانية مرصودة للغرض ، لذا طرح سؤال حول متابعة النساء لوجودها في الجماعات المحلية بخصوص اهل للنساء دراية كافية بالميزانيات المرصودة من الجماعات المحلية، و كما كان متوقعا لم تتجاوز النسبة 13.33 % .

و يستشف أن وعي النساء بالقضايا في كليتها حاضر ، لكن في المقابل هناك نقص في الوعي بسبل تجسيدها ، و هو ما يستدعي اهتماما خاصا من مكونات المجتمع المدني و البلديات بهذا التحدي حتى تكون المرأة قادرة فعلا على فرض مقترحاتها .

هل للنساء دراية كافية بالميزانيات المرصودة من الجماعات المحلية؟

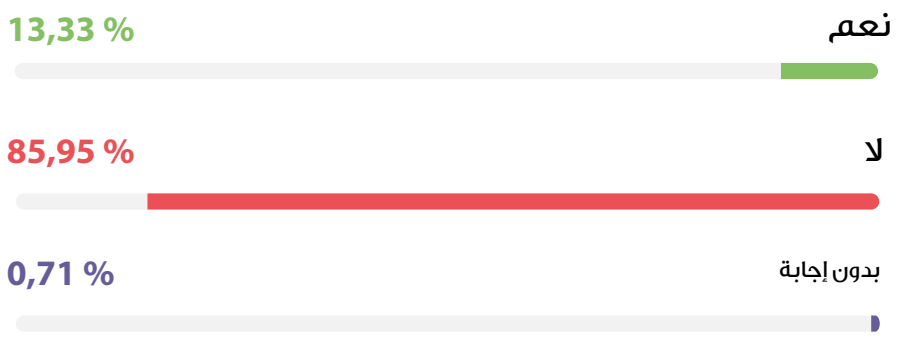

في منطقة جربة جرجيس

تعد منطقة جربة جرجيس من الناحية الاقتصادية أكثر تطورا من خلال الانشطة السياحية خاصة بجزيرة جربة و ذلك رغم صعوبة طبيعتها و مناخها فان سكانها تمكنوا من التأقلم مع محيطهم لاستغلاله و تحقيق حاجياتهم تنوعت الأنشطة الاقتصادية بالجزيرة ، غير أن النساء لم تكن حاضرات بالعدد الكافي و على قدم المساواة مع الرجل . و عند ضبط الاولويات تم التصويت على موضوعين .

1. تطوير قطاع الصحة العمومية

تم اختيار قطاع الصحة العمومية كملاذ لأنّه يشكل بالنسبة للنساء أولا الاقل تكلفة مقارنة بالقطاع الخاص و هو ما يعكس الوضع الاقتصادي لهن. ثم و في مرتبة لاحقة ترى النساء ان التجاءهن لهذا القطاع تعود إلى أنه أقل تكلفة و كذلك لتواجد كفاءات طبية مشهود لها .

قطاع الصحة:

لماذا تهتم النساء بتطوير قطاع الصحة العمومية؟

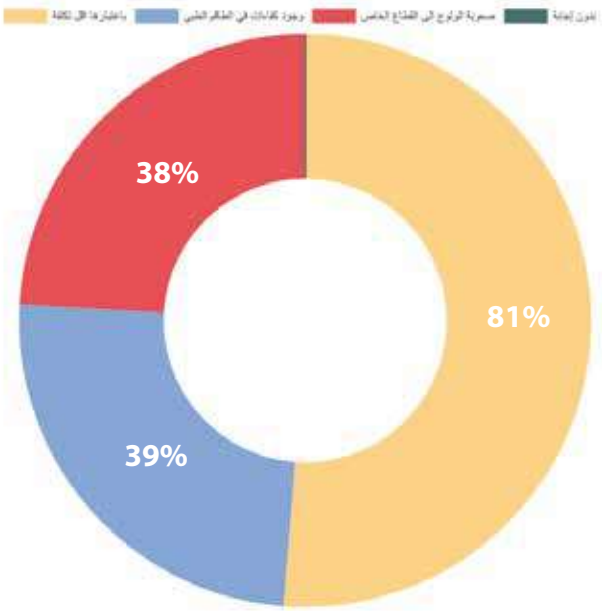

و تلتجأ النساء عادة للطب العام من أجل رعاية صحة الاطفال ثم الصحة الانجابية للنساء و أخيرا الوالدين و هي كلها اهتمامات بعلاقة بالفضاء العائلي اعتلى فيه الاطفال الذين يتم اصطحابهم من النساء سواء كن من الأمهات أو الاخوات أو الجدات .و في هذا المجال فالنساء الاكثر ترددا على المستشفيات العمومية.

الإهتمام بقطاع الصحة العمومية من اجل مسائل تتعلق ب:

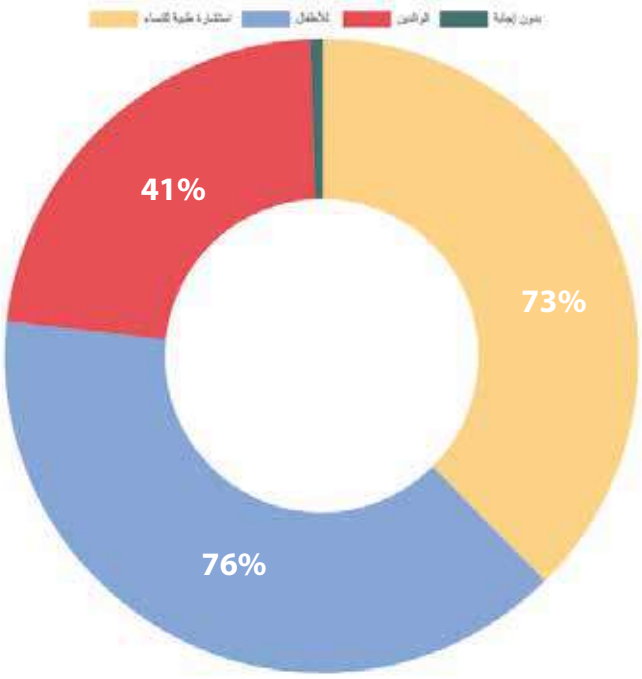

و تعاني النساء عوائق عدة من أهمها و حسب ترتيب المستجوبات هو عدم وجود أطباء مختصين و هي مسائل تنعكس بالضرورة على صحة المتساكنين و تجبرهم على التنقل إلى مدن أخرى ، كما تمنع عنهم خدمات صحية ذات جودة . و اعتبر المستجوبون أن الصعوبات الأخرى تتمثل في أن إدارة المستشفيات العمومية لا تحسن معاملة مراودي القطاع العام من جهة الاستقبال أو التوجيه. أما غياب الاطار الشبه الطبي فقد جاء بالمرتبة الثالثة و لم تطرح مسألة غياب مؤونة في الادوية كعائق أولي باعتبارها أخر النقائص .

ماهي اهم العوائق نحو خدمات صحية ذات جودة :

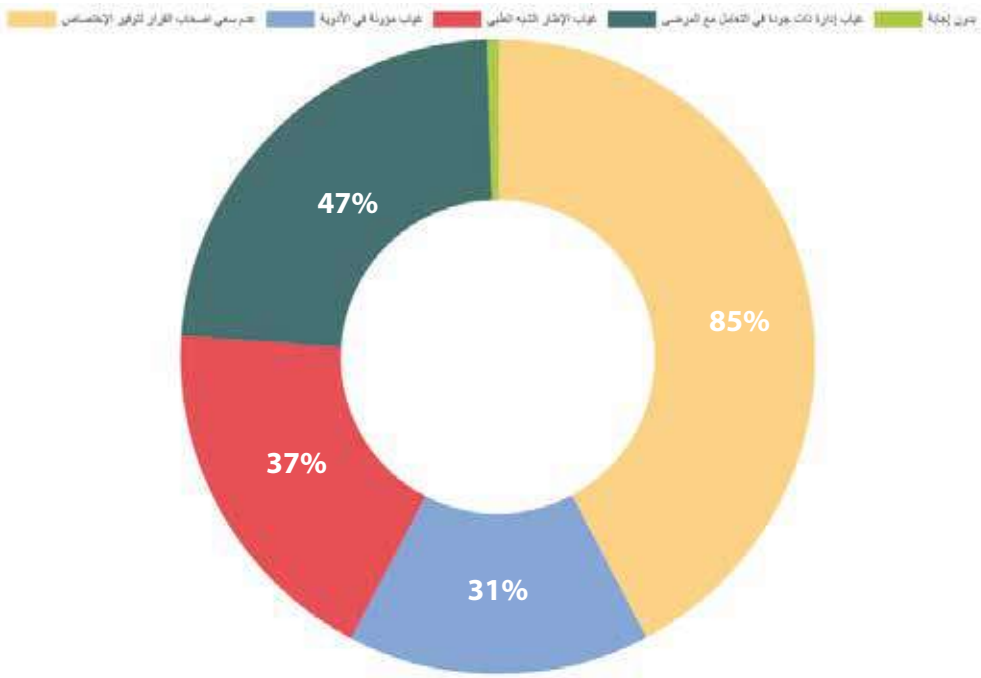

و باعتبار هذا القطاع من القطاعات الحيوية بالنسبة للنساء ، فإنهن يقمن بنسبة 80.41 % بالاتصال بأصحاب القرار لتحسين الخدمات بقطاع الصحة العمومية مقابل 19.28 % يقبلن بالحالة التي عليها القطاع و لا يقمن بالتفاعل قصد التحسين .

و قد تم أثناء ورشات العمل نقاش الحلول التي يمكن طرحها في مسألة تطوير قطاع الصحة و تبين مراوحة بين الحلول الترقيعية و الحلول المبدئية لذا وضع الاستبيان الفرضيتان ، فكان أن اعتبرت جل المستجوبات أنه لا بد من التسريع في تفعيل الطلبات ذات جودة في الخدمات الصحية بصفة دائمة و ذلك خوفا من أن تتحول الحلول الترقيعية إلى حلول دائمة ، لذا لم يتم اعتماد الحل المتعلق بالعيادات المتنقلة إلاّ كحل أخير .

و ينم هذا التفاعل مع الحلول المستوجبة استبطان النساء للحلول الدائمة عوضا عن تلك المؤقتة ، باعتبار أن المرأة عادة قادرة على التعاطي مع الموجود في انتظار ما هو مؤسساتي و دائم .

هل تقوم النساء بالإتصال بأصحاب القرار لتحسين الخدمات بقطاع الصحة العمومية؟

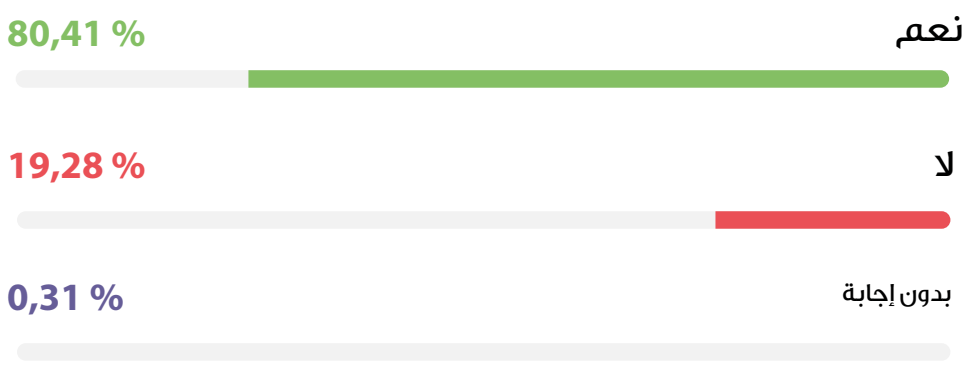

و لمقارعة أصحاب القرار قصد الضغط تبين أن الوسيلة الأكثر تداولا هي الاحتجاج ، و هي ثقافة تعززت أكثر ما بعد ثورة 2011.وأصبح الاحتجاج وسيلة للضغط قصد المطالبة بالتغيير ،والملفت في هذا الاستبيان أن الاجابات التي اتجهت اللجوء للإحتجاج تلك المتعلقة بالإناث والشباب .

هل تعتبر النساء من بين الآليات الوقتية لتجاوز المشاكل في الصحة العمومية:

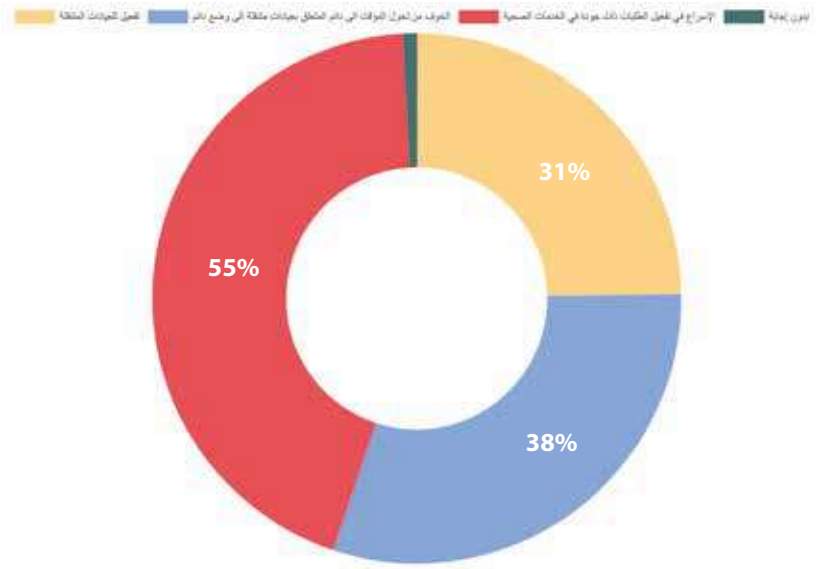

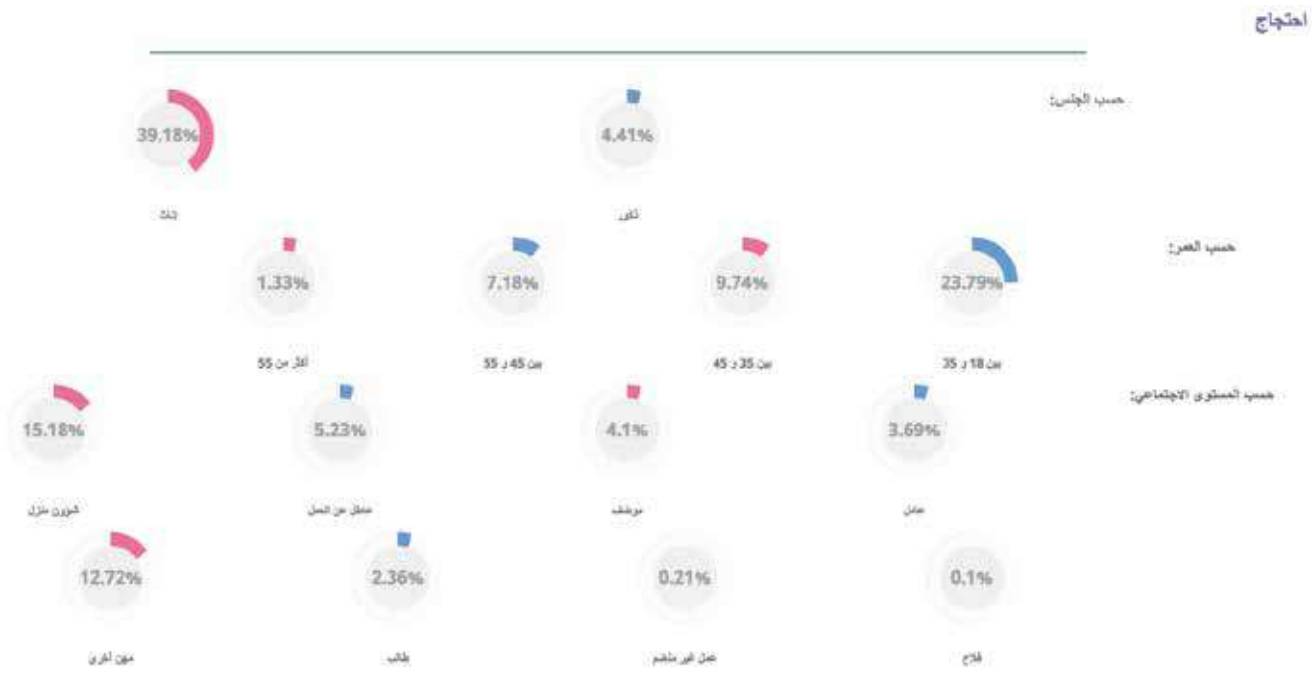

ولضمان التغيير داخل قطاع الصحة ، و على خلاف ما يروج له من أن النساء لا تتضامن مع النساء، رأت النساء المستجوبات أن ضمان إيصال مقترحاتها يكون بتعيين امرأة تمثلها في الهيئة القطاعية للصحة وذلك بنسبة كبيرة منهم ما يقاب 40 % من فئة الشباب التي تتراوح الاعمار فيها بين 18 و 35 سنة .

كيف يمكن ان تضمن النساء مشاركتها في الهيئة القطاعية للصحة؟

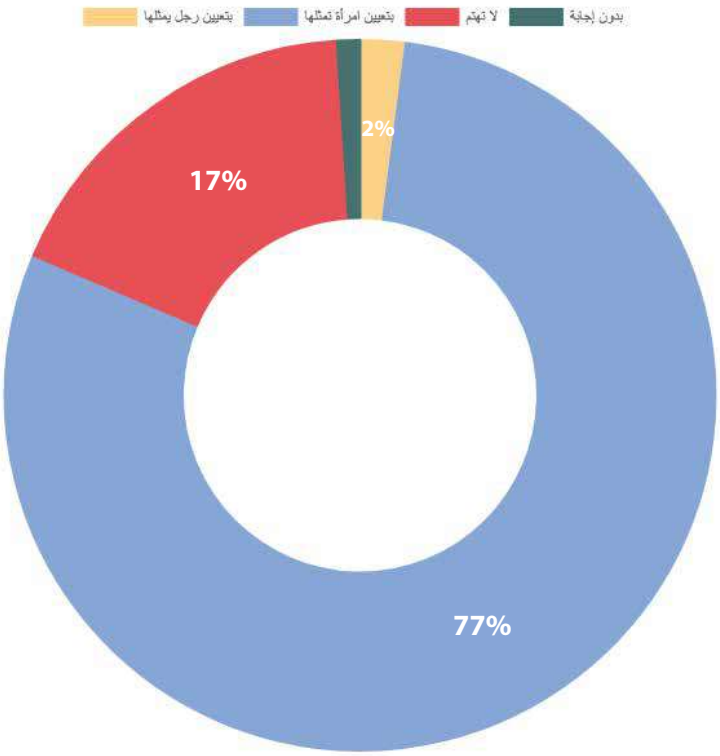

أما الاولوية الثانية فتمثلت في ظاهرة الانتحار في المعاهد .

و قد تم تداول هذا الموضوع الذي استفحل بالمنطقة و رأت النساء الحاظرات أنه تحول من حالات فردية مغزولة إلى ظاهرة تستوجب البحث و التقصي ، و قد تأكد هذا التوجه من خلال الاستجوبات التي انتهت إلى أن ما يقارب 86 % يعتبرن أن هذا الموضوع يكتسي أهمية، خاصة و أن هذه الظاهرة أضحت تمس التلاميذ بالمعاهد في فترة هي الاصعب و المتمثلة في فترة المراهقة .

هل ترى النساء ان ظاهرة الإنتحار في المعاهد أولوية؟

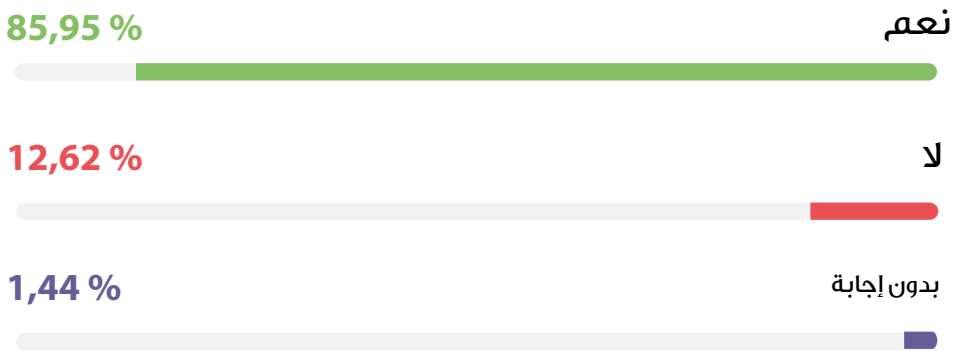

و في إطار تحفيز من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة التي تمس الشباب ، فإن المستجوبات و المستجوبين اعتبروا بدرجات مختلفة أن المعالجة تتم :

ان نعم ماهي الوسائل التي تقترحها على اصحاب القرار؟
ادراج برامج تحسيسية وتعليمية في المناهج المدرسية
اعتماد ورشات للتلاميذ قصد تبسيط المعلومة
تعيين مختصين في الطب النفسي للتوعية والمعالجة
ادراج برامج مشتركة بين المتداخلين : البلدية/ الجهة/ وزارة التربية/ الصحة
وضع خطة عمل دائمة و مستمرة للحد من الظاهرة

يستروح من هذه الدراسة أن النساء هن في تفاعل و متابعة تنم عن وعي بالأولويات التي تأكدت من خلال البحث في برامج الحكومة و كذلك كل الدراسات المتعلقة بولاية مدنين .

و لو لم يبرز على مستوى الفضاء العام تواجد النساء بما يعكس وعيهن السياسي بالقضايا المجتمعية ، فإنّ ذلك يعد مؤشرا مهما في وضع الاستراتيجيات المحلية و إنفاذ أليات الديمقراطية التشاركية و ذلك برفع العراقيل التي تحول دون تعبير النساء عن رأيهن و قدرتهن على تغيير الواقع المحلي .

و يرجع انفتاح الفضاء العام المحلي للسلط العمومية المحلية و على راسها البلديات و من جهة أخرى مسؤولية النساء في التحفيز و الدفع نحو التموقع و فرض وجودها في الفضاء العام المحلي .

الجزء الثالث :
التوصيات من أجل إنفاذ
الديمقراطية التشاركية المحلية

الفقرة الأولى : التوصيات الموجهة للبلديات في إرساء المساواة في العمل البلدي

يتجه التذكير في البداية إلى أن إدراج المقاربة التشاركية في العمل البلدي و قبل أن يفرض بقوة القانون فهي مسألة ثقافية مرتبطة لا فقط بالبنية التحتية (1) بل و خاصة بالموارد البشرية بها (2) و بالقدرة على التأقلم مع هذه المقاربة.

و يتجه التأكيد على أن العمل البلدي دون الاخذ بعين الاعتبار مشاركة النساء يظل عملا منقوصا مخالفا لروح نص الدستور و المواثيق الدولية المصادق عليها و النصوص التشريعية التي أكدت على ضرورة تكريس المساواة بين الجنسين و تجريم كل فعل واقعي أو قانوني قائم على أساس التمييز بين الجنسين .

و يعد إقصاء النساء أو عرقلتهن عن ممارسة الحقوق و الحريات الأساسية التي من بينها خاصة الحق في المشاركة في القرار البلدي عنفا سياسيا تم تجريمه في القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 و المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي اقتضى أنه يعد عنفا سياسيا : كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أيّ نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين."

و قد يكون هذا العنف غير مرئي بالنسبة للعموم لكن آثاره على مستوى الواقع واضحة و فاضحة ،خاصة إذا ما استندنا إلى مجلة الجماعات المحلية التي نصت على الديمقراطية التشاركية كأساس لاتخاذ القرارات المحلية من جهة و خاصة أقرت لجنة للمساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين.

و قد لا تصلن النساء كما سبق بيانه إلى المشاركة الفاعلة في الشأن المحلي و تحسين جودة الحياة في المجال الترابي المحلي الذي تنتمي إليه لا فقط لأسباب راجعة للعقلية السائدة ،التي تضع النساء في أدوار لا تتجاوز الدور الأسري أو فقط دورها الاقتصادي في إيجاد موارد مالية للعائلة لا غير ،بل خاصة نتيجة لسياسة البلديات التي قد لا تستبطن عقلية إقصائية للنساء لكن من نتائجها الاقصاء للنساء من المشاركة في العمل البلدي.

و بما أن هذه المبادئ أضحت التزاما محمولا على البلديات فوجب على البلديات ليس فقط إعمالا للقواعد القانونية الالتزام بها (légalité : الشرعية) بل خاصة عملا بمشروعية أعمالها تجاه كل المتساكنين دون إقصاء حتى تلقى المقبولية(légitimité: المشروعية) و الترحاب عند التنفيذ و يكون تنفيذ البرامج و المشاريع محمولا من الجميع و خاصة النساء .و يزرع تبعا لذلك ثقافة التشاركية و المساهمة في صنع القرار .

1. توصيات بخصوص البنية التحتية

إن المجالس البلدية و حتى قبل صدور مجلة الجماعات المحلية كان من المفروض ان تنفتح على المتساكنين و تأخذ رأيهم في بعض المسائل (الفصل 32 من القانوني الاساسي للبلديات لسنة 1975) غير أنه في واقع الأمر و بالنظر إلى المناخ السياسي السائد حينها لم تكن أغلب المجالس البلدية تحترمه هذا التنصيص و لا الساكن بالمنطقة البلدية يبادر بذلك،خاصة أنّه و على خلاف مجلة الجماعات المحلية هذه الاستشارة ليست وجوبيه .

وقد انعكس ذلك على البنية التحتية في ما يتعلق بتخصيص فضاءات رحبة تجمع عدد متساكني و متساكنات المنطقة التي كانت في جل البلديات مفقودة (ما عدى بعض البلديات التي تخصص فضاء خاص كقاعة أفراح باعتباره مورد خاص للبلدية) .

و في غياب هذا الفضاء المهيأ فإنه و من الناحية العملية يمكن أن يشكل عائقا أمام تواجد النساء خاصة إذا تعلق الأمر بتدافع للدخول أو بتواجدها و هي غير جالسة على مقعدأو غير ذلك من المضايقات .

و يتجه التذكير في هذا الصدد أن مجرد مبادرة النساء بحضور الاجتماعات المخصصة لسماع متساكني المنطقة يعد تحديا لهن في كسر الثقافة السائدة في المجتمع .

من **خلال ملاحظة لاحقة** للدراسة **يتبن أن طريقة إعداد الإجتماعات على مستوى الجلسة التشاركية الاولى لبلدية مدنين هو الفصل بين النساء و الرجال على مستوى الفضاء كذلك عدم اعتماد الجندرة** في الخطاب أو تثمين حضور النساء للمشاركة في هذه الجلسة يبدو عدد الرجال أكثر بكثير من عدد الرجال الحاضرين[25]

لذا يتجه :

- العمل على تخصيص ميزانية لتهيئة فضاء خاص يمكن كل المتساكنين و المتساكنات من النفاذ اليه بطريقة سلسة و حافظة للكرامة الانسانية للجميع .
- في هذا الاطار و في انتظار تهيئة فضاء خاص بهذه الاجتماعات التي ستكون بالضرورة عديدة بالنظر إلى المجالات التي ستشملها ، فإنه من المتجه إعادة النظر في الأماكن التي يجتمع فيها أعضاء و عضوات المجلس البلدي بالمتساكنين و خاصة النساء منهم و وضع مقاعد لهن من شأنها أن تيسر وصول المعلومة إليهن من خلال تقديم أصحاب القرار لمقترحات و سماع ما يتم من اقتراحات و خاصة إمكانية رفع أي حرج عنها عند تواجدها بالبلدية أو عند إيصال صوتها .(هناك في بعض البلديات من يضع مقاعد VIP لبعض الشخصيات و بالتالي من باب أولى و أحرى أن تعطى للنساء .)
- كما أنّ الفضاءات لا تأخذ بعين الاعتبار وضعيات الهشاشة للنساء إذ أن 92.82 % من المستجوبات والمستجوبين في جربة جرجيس يؤكدون عدم وجود فضاء للنساء الحوامل أو الطاعنات في السن و غيرها من وضعيات الهشاشة و كذلك الامر بالنسبة لمدنين بنقردان حيث بلغت النسبة 88.93% .

•هذه التوصية لا تنبني على تمييز ضد الرجل بل هي تعد من بين التدابير الايجابية لصالح النساء لتشجيعهن على حضور هذه الاجتماعات التشاركية و حتى لا يتم إقصاؤهن من المشاركة في الشأن البلدي ،خاصة أن ثقافة المشاركة النسائية في هذه الاجتماعات ضئيلة .

- تخصيص ما يلزم من كميات ماء و غيرها من المواد الغذائية حتى تكون من جهة علامة لاحترام الحاضرين و الحاضرات و كذلك حتى تكون المتابعة متواصلة .
- دعم إدارة البلديات قصد تطوير وسائل تواصلها مع المتساكنين و خاصة النساء منهن قصد التحفيز على المشاركة من خلال اتباع طرق تواصل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية النساء خاصة اللواتي لا يلجن للفضاءات العامة بسهولة .
- تمكين النساء و المتساكنين من المناطق البلدية من النفاذ إلى المشاريع المعتمدة موضوع العرض خلال الجلسات التفاوضية ، و ذلك بلغة مبسطة و مفهومة للجميع مع الابتعاد عن المصطلحات الفنية التي لا تلج اليها بسهولة النساء اللواتي انقطعن مبكرا عن الدراسة أو حتى لم يزاولنها .
- تخصيص فضاءات للأطفال المرافقين للنساء ، خاصة أنّ البلديات سابقا كانت من تدير روضات و نوادي للاطفال تقوم فيها باتباع برامج عمومية في تهيئة الاطفال للدراسية و للترفيه لاحقا عند التحاقهم بالمدارس و المعاهد العمومية .و يمكن حاليا الرجوع إلى هذه المؤسسات و تهيئتها لضمان جودة التعليم و كذلك تمكين النساء أيضا خلال هذه الاجتماعات من إيجاد أماكن للأطفال.

[25] انظر تونس الرقمية الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر2018 و مقالها تحت عنوان "مدنين : انعقاد الجلسة التشاركية الاولى لإعداد ميزانية البلدية"https://www.arrakmia.com/

2. توصيات بخصوص تكوين الموارد البشرية بالبلديات

إن حضور النساء و الشباب يظل رهينة طرق التعامل التي يلاحظونها عند تواجدهم في رحاب الجماعات المحلية .وبما أن التوجه في حد ذاته إلى البلدية قصد المساهمة في عملها و ضبط برامجها و مخططاتها و ميزانياتها يعد من الممارسات القليلة بالنسبة للنساء ، ذلك أنّ النساء سواء المستجوبات في جربة-جرجيس أو مدنين بنقردان لا يعرفن كلهن أنه بإمكان النساء الحضور ،إذ بلغت النسبة بالنسبة لمنطقة مدنين –بنقردان12.5 %
و 10.87 % في جربة –جرجيس .

و في هذا الاطار فإن تشجيع النساء و حثهن على مداومة المشاركة في الشأن البلدي تجد أساسها في تغيرات على مستويات متعددة لعل أهمها :

تكوين أعضاء و عضوات المجلس البلدي في المواضيع التالية :
- مقاربة النوع الاجتماعي و طرق سدم الهوة بين الجنسين
- حسن إدارة الحوارات و التواصل فيما بينهم و خاصة بعلاقة بمهمتهم خلال الجلسات المفتوحة للمتساكنين و النساء منهم بصفة خاصة
- تبسيط الخطاب مع النساء و كل المتساكنين قصد استيعابهن للمشاريع المقدمة في إطار الديمقراطية التشاركية و تقريبه من اهتماماتهن اليومية و المعاشية حتى يتم اكتسابهن كمحوارات و صاحبات مقترحات في جميع مجالات التدخل مثلما نصت عليها مجلة الجماعات المحلية .
- حسن الاستماع للنساء عند الادلاء بآراهن و عدم تبخيسهن أو الاكتراث بما يقترحن، حتى و ان كانت المقترحات لا تندرج في صلب موضوع المشاركة ،و العمل على توجيههن و اجابتهن عما تدخلن بشأنه و ذلك لكسب النساء الثقة في النفس و العودة مجددا في جلسات أخرى .
- القضاء على العنف القائم على أساس التميز بين الجنسين (خاصة و أنّ النساء اللواتي شاركن في بعض الجلسات يؤكدن في جهة مدنين بن قردان أنهن كن عرضة خاصة لعنف معنوي و ذلك بنسبة 43.1 % و في جربة جرجيس بلغت النسبة 49.64 % .فضلا عن أشكال العنف الاخرى المسلطة عليهن و التي من شأنها أن تؤدي إلى العزوف عن العودة و ممارسة دورهن المواطني و التشاركي .

العمل على وضع استراتيجيات داخل اللجان و على مستوى المجلس تمكن من تحضير هذه الجلسات بطرق حرفية و خلال أجل معقول حتى تشمل أكثر ما يمكن من المشاركات و المشاركين .

خلق مناخ ثقة مشجع على تواجد النساء في فضاء البلدية و إيجاد سبل تواصل معهن ،خاصة أعضاء وعضوات لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة .

تكوين أعوان البلديين الذين هم في علاقة مباشرة مع المواطنين و المواطنات :
- الاستقبال وفق الممارسات الجيدة التي لا تؤدي إلى عزوف عن الشأن البلدي
- حسن التواصل و اداء الخدمات المنوطة بهدتهم وفق مجلة الجماعات المحلية في مجال المقاربة التشاركية .
- خلق مناخ ثقة مشجع على تواجد النساء في فضاء البلدية
- التواصل المباشر مع النساء في عنوانهن الفعلية و رصد الحاجيات التي تطلبهن و دعوتهن للاجتماعات لتقديم مقترحاتهن .
- إعلام بمآل توصيات و مقترحات النساء المتدخلات في الشأن المحلي

خلق نقاط تواصل على الميدان مع النساء عبر اختيار نساء و شباب من النشطاء القادرين على خلق مناخ من اليقظة في كل المناطق البلدية والقادرين على ضمان التفاعل مع كل المستجدات على المستوى المحلي و للتأهيل على هذا المستوى لا بد من تكوين هؤلاء المرافقين للبرامج البلدية من طرف البلديات و المجتمع المدني قصد ضمان استمرارية .

الفقرة الثانية : التوصيات الموجهة إلى النساء و الجمعيات الناشطة في المنطقة

إن دسترة المقاربة التشاركية و تقنينها في مجلة الجماعات المحلية يعد مدخلا لتكريس المساواة بين الجنسين ، باعتباره يمكن في صورة إرسائه و تكريسه بطريقة مؤسساتية و تشاركية أن يؤدي إلى تعزيز دور النساء في المجتمع وإدماج مقاربة النوع الإجتماعي، ذلك أنّ النساء بقين أسيرات الأدوار التي رسمها المجتمع لهن و التي يترتب عنها تحميلهن أعباء تحدد لهن مركزا داخل المجتمع لا يجوز الخروج عنه. لذا يظل "مفهوم النوع الاجتماعي" ،الذي يعني مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم، أساسا لبيان المعيقات التي تحول دون وصول النساء على قدم المساواة مع الرجال لمراكز القرار و للولوج للشأن العام .
و قد انعكست هذه الادوار في الاستجوابات ضرورة أنهن ركزن حتى في صورة المشاركة على حاجيات مرتبطة بالضرورة بالأدوار التي سبق و أن حددها المجتمع لهن وللرجال و النهج الذي يجب أن يحترموه سواء في خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. و يتّضح جليا انعكاسات توزيع الأدوار في المواضيع التي تسترعي اهتمام النساء و هي تلك المتعلقة بالمحاضن و المدارس و تنوير الطرقات دون اهتمام خاص بالتهيئة الترابية مثلا أو الاستثمار .

و للكسر مع هذه الثقافة التي تجمد صورة المرأة في هذه الحاجيات يتجه العمل من جهة أولا على فرض تواجدهن في الفضاءات البلدية حتى يقطعن مع فكرة ان النساء استثناء في الديمقراطية التشاركية (1) و كذلك لا يتم حصرهن في المشاريع ذات العلاقة بالحاجيات المرتبطة بالدور الانجابي (2) .

1. ضمان تواجد النساء في الجلسات التشاركية

بصرف النظر عن التنصيصات القانونية و أهمية المشاركة في اتخاذ القرار ، فإن التعود على تواجد النساء في الفضاء العام من شأنه أن يقطع مع ثقافة الاقصاء للنساء و تجاوز كل العراقيل الاجتماعية و الثقافية بعلاقة بصورة المرأة في المجتمع التي يختصر المرأة في الفضاء الخاص أوالمهني لا غير.
و يلعب المجتمع المدني
و لتعزيز قدرات المرأة يتجه العمل على:

- القيام بحملات "باب باب " للتعريف بالآليات المعتمدة قصد تشريك النساء في كل الجلسات التشاورية و بيان أهم المجالات التي يمكن للنساء التدخل فيها قصد فرض تغيير الةاقع البلدي .
- تكوين نساء حول طرق اكتساب الثقة في النفس و مواجهة كل مداخل الارباك التي يمكن ان يتم استعمالها قصد استفزازها او قطع أفكارهن .
- تكوين نواة من النساء المتدربات اللواتي يقمن بمتابعة العمل البلدي و تحفيز النساء في مجالات و مناطق متعددة قصد التواجد في الجلسات التشاورية
- القيام ان أمكن في إطار جمعياتي بحلقات نقاش قبل التواجد في الجلسات التشاورية لشرح أهم ما سيتم تقديمه من مقترحات و اعداد إن أمكن مقترحات في الغرض حسب رؤية المشاركات
- التضامن بين النساء فيما بينهن و عدم السماح بالمساس بكرامتهن و ذلك بمنع كل شكل من أشكال العنف الممارس عليهن
- تكوين في المحال القانوني بعلاقة بمجلة الجماعات المحلية و خاصة طرق التسجيل بالجداول المعدة لتقديم المقترحات و متابعة العمل البلدي
- تكوين بخصوص القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة لمنع كل تجاوز في حقها عند حضورهن في الجلسات و القطع مع ثقافة الافلات من العقاب لكل من يحاول تسليط أي شكل من أشكال العنف عليها

2. ضمان تفاعل النساء مع كل المواضيع التي تدخل في مجال الديمقراطية التشاركية

إن عزوف الشباب و النساء من المشاركة في الشأن العام و بصرف النظر عن فقدان الثقة في السياسيين إلا أنه يرجع خاصة إلى عدم التحكم في المواضيع التي تدار من قبل أصحاب القرار و كذلك غياب كل قناعة بأن المواضيع المطروحة لها انعكاس مباشر على الواقع المعيش للمواطنين و المواطنات لذا يتجه العمل على :

- تكوين النساء و الشباب حول مجلة الجماعات العمومية باعتبارها الإطار الضامن لتقريب خدمات القرب و كذلك لجودة الحياة
- تكوين معمق في كل مجالات المتعلقة باختصاصات البلدية و خاصة تلك التي تدخل في مجال الديمقراطية التشاركية
- عدم اكتفاء النساء بالتدخل في الحاجيات الخصوصية بعلاقة بالعائلة و حاجيات الاطفال و المسنين و غيرها من المشاغل بل كذلك التدخل في كل المجالات الاخرى المتعلقة بتحديد الميزانيات و التراتيب العمرانية و التهيئة الترابية و غيرها من المجالات .